



Distr.
GENERAL

A/37/111
11 March 1982
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون
البندان ٧٣ (ب) و ١٠٦ من القائمة الأولية *

التدريب والبحث : جامعة الأمم المتحدة

وحدة التفتيش المشتركة

جامعة الأمم المتحدة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل الى أعضاء الجمعية العامة تقرير وحدة التفتيش المشتركة
المعنون " تقرير عن جامعة الأمم المتحدة " (JIU/REP/81/12) .

• 4/37/50

*

تقرير عن جامعة الأمم المتحدة

من اعداد

ج . س . رودريغيز - آرياس

ايبرل د . سوم

وحدة التفتيش المشتركة

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>		
٤-٣	٥-١	أولا - مقدمة
١٣-٥	٣٩-٦	ثانيا - التنظيم
٦-٥	١١-٦	ألف - الولاية
١٢-٦	٣٠-١٢	باء - البنية
٨-٦	١٩-١٤	(أ) المجلس
٩-٨	٢٥-٢٠	(ب) مدير الجامعة
١١-٩	٢٨-٢٦	(ج) مركز الجامعة
١٢-١١	٣٠-٢٩	(د) وحدة التخطيط والتقييم
١٣-١٢	٣٧-٣١	جيم - شؤون الموظفين
١٣	٣٩-٣٨	دال - مقر الجامعة
١٩-١٤	٦١-٤٠	ثالثا - المالية والميزانية
١٥-١٤	٤٦-٤٠	ألف - الحالة المالية
١٩-١٦	٦١-٤٧	باء - البرنامج والميزانية
٣٥-٢٠	١١٥-٦٢	رابعا - الوظائف والأنشطة
٢٢-٢٠	٦٨-٦٢	ألف - أهداف جامعة الأمم المتحدة وطايعها المتميز
٢٤-٢٢	٧٦-٦٩	باء - أسلوب العمل - مفهوم الشبكة

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣٠-٢٥	٩٧-٧٧	جيم - تخطيط وبرنامج أنشطة جامعة الأمم المتحدة ..
٢٥	٧٩-٧٧	(أ) المنهجية
٢٦-٢٥	٨٢-٨٠	(ب) المناهج
٢٧	٨٤-٨٣	(ج) الحاجة الى خطة متوسطة الأجل
٢٨	٨٧-٨٥	(د) فعالية البرنامج
٢٩-٢٨	٩٠-٨٨	(هـ) التدريب والمنح الدراسية
٣٠-٢٩	٩٧-٩١	(و) سياسة نشر المعلومات
٣٥-٣١	١١٥-٩٨	دال - العلاقات
٣٤-٣١	١٠٧-٩٩	(أ) العمل مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة
		(ب) التنسيق مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية
٣٤	١٠٨	الأخرى
٣٥-٣٤	١١٥-١٠٩	(ج) تشغيل الشبكة على نطاق العالم
٤١-٣٦	١١٨-١١٦	خامسا - النتائج والتوصيات

أولا - مقدمة

١ - ان جامعة الأمم المتحدة منظمة شابة . وعصر الفكرة ذاتها يكاد لا يبلغ عشر سنوات : فقد جاء اقتراحها لأول مرة عام ١٩٦٩ من جانب الأمين العام يوثانت الذي اقترح انشاء جامعة اسمها " جامعة الأمم المتحدة تكون ذات طابع دولي حقيقي وتكرس لخدمة أهداف الميثاق فسي السلم والتقدم " ، بحيث يكون غرضها الأول هو النهوض بالتفاهم الدولي على الصعيدين السياسي والثقافي على حد سواء . وكان التصور الأصلي هو ايجاد مؤسسة يعمل بها اساتذة يقدّمون التدريب لهيئة طلابية من الشبان والشابات الوافدين من أمم وثقافات عديدة . ولقيت المبادرة ترحيبا من الجمعية العامة . على ان الدراسات اللاحقة التي قام بها الأمين العام والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، وأعمال اللجنة التأسيسية التي أعدت ميثاق الجامعة ، قد غيرت كثيرا من الفكرة الأصلية بحيث تحولت من جامعة تقليدية تمنح الدرجات العلمية الى شبكة عالمية من مؤسسات للدراسات العليا تكون مكرسة للبحوث والتدريب الجامعي العالمي ونشر المعرفة .

٢ - وقد ظهرت الجامعة الى حيز الوجود رسميا في ١٩٧٣ ، عندما وافقت الجمعية العامة على ميثاقها في القرار ٣٠٨١ (د-٢٨) . ونص الميثاق على أن تتركس الجامعة عظمها لدراسة " المشاكل العالمية الملحة المتعلقة ببقاء البشرية وانمائها ورفاهها ، التي تعني بها الأمم المتحدة ووكالاتها " وخلال السنتين التاليتين ، تأسس مجلس الجامعة واختير مدير الجامعة . ولم تبدأ أنشطة جامعة الأمم المتحدة عطيا الا في أيلول /سبتمبر ١٩٧٥ عندما تقلد مدير الجامعة منصبه في مقر الجامعة في طوكيو . ولم ترض على ذلك التاريخ سوى ست سنوات ، ورغم أن الزخم المبدئي للجامعة قد تباطأ نتيجة سلسلة من الأزمات المالية والنشوائية ، فانها حققت الكثير خلال مراحلها الأولى . ذلك أن الخبرة المكتسبة ، والسياسات والممارسات المتبعة تشكل رصيذا هاما لمستقبلها حتى وان كانت منجزاتها الحالية عرضة لبعض النقد .

٣ - وهناك عدد من الأسباب التي عرقلت بالمفتشين أن يحاولوا اجراء تقييم لمركز الجامعة وامكانياتها ، وهي تتعلق بالدرجة الأولى بصميم فكرة ايجاد جامعة تكون تحت رعاية منظومة الأمم المتحدة ، ويتباين التوقعات الناشئة عن هذه الفكرة . كما ساورهم الانطباع بأن كلا من مركز الجامعة وجمهورها في انحاء العالم مازالت فكرته غير واضحة من ناحية الاهداف العملية - باستثناء ما كان منها موضع التعبير الواسع في الميثاق وصكوك قانونية أخرى - التي ينبغي أن تسعى اليها جامعة دولية . وقد شعروا أن هناك معضلة أساسية مازالت دون حل هي : هل ينبغي أن يكون مقصد الجامعة لإحداث تقدم في الابحاث المتعلقة بالمشاكل العالمية الملحة ؛

وهل ينبغي أن تسعى إلى الزعامة الفكرية في العالم الأكاديمي من خلال تفوق نتائجها العلمية ؛ أم ينبغي النظر إليها بوصفها منظمة للخدمات يكون دورها حفازا وليس تأمليا ، بحيث ترمي إلى إيجاد قدرة على البحث تكون مستقلة ومعتمدة على الذات ، وإيجاد وعي علمي ودقة منهجية فيما إذا كانت هذه الأمور غير موجودة . وأخيرا ، فقد شعر المفتشون ، بادئ ذي بدء ، بالقلق لما ظهر آنذاك من عدم نجاح جهود الجامعة في محاولتين حاسمتين هما : بناء أساس مالي سليم لبرامج الجامعة ، وبناء صورة لها ، أي إنشاء مؤسسة دولية مرمية تملك مقومات البقاء والموثوقية إزاء منظومة الأمم المتحدة .

٤ - ولذلك يحاول هذا التقرير أن يلقي بعض الضوء على هذه الأسئلة الأساسية . ويذكر المفتشون جيدا ، بالطبع ، أن تقريرهم ليس سوى واحد من مجموعة من الدراسات ذات الصلة (١) . وقد اقتصر نظر المفتشين في جوهر برامج الجامعة على القدر الضروري لتمكينهم من التوصل إلى نتائج بشأن الهياكل والأساليب . ولذلك فإن تقريرهم يتناول بصورة رئيسية الشكل والجراءات وليس المضمون . ومع ذلك فهم يأملون أن يساعد توقيته وتوصياته مختلف هيئات الجامعة وأجهزتها في إيضاح عدد من القضايا .

٥ - ويود المفتشون أن يسجلوا تقديرهم لجميع الموظفين والأفراد ، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها ، الذين ساعدوهم في إعداد دراستهم . وقد قاموا بزيارات إلى عدد من المنظمات (الأمم المتحدة ، واليونسكو ، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ، وغيرها) ، وإلى أعضاء المجلس والأشخاص العلميين ، وإلى مركز جامعة الأمم المتحدة في طوكيو (آيار/مايو ١٩٨١) . كما حظي المفتشون بحضور أجزاء من اجتماع مجلس الجامعة في جنيف (حزيران/يونيه ١٩٨١) .

(١) انظر ، في جملة أمور ، تقرير الفريق السويدي - النرويجي (١٩٧٩) ، وتقرير دافيدسون - دايال (الوثيقة A/34/654) .

ثانياً - التنظيم

ألف - الولاية

٦ - كانت الجمعية العامة قد قررت حتى قبل ظهور جامعة الأمم المتحدة الى الوجود رسمياً انها " ستكون مؤسسة مناسبة كل المناسبة لتشجيع واجراء دراسات علمية وموضوعية ، على أساس دولي صحيح ، عن أهم المشاكل الخطيرة التي تواجه العالم " (٢) . كذلك أوضحت الجمعية أنه ينبغي لجامعة الأمم المتحدة " أن تقوم بدور هام في تعزيز أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وذلك بتكريس أعمالها للبحث في المشاكل العالمية الملحة التي تستأثر باهتمام الأمم المتحدة والهيئات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة " (٣) . يضاف الى ذلك انه منذ البداية " كان واضحاً أن يكون مفهوم الجامعة مفهوم مجموعة المؤسسات الأكاديمية لا مفهوم المنظمة الحكومية الدولية " ؛ وعلى ذلك كان لابد من وجود " ضمانات للحرية الأكاديمية والاستقلال الذاتي " للجامعة (٤) .

٧ - وعلى ذلك كانت أغراض جامعة الأمم المتحدة كما وضعها المؤسسون الأوائل هي أن تساعد على حل المشاكل العالمية الملحة المتعلقة ببقا البشرية وانماها ورفاهها ، بالقيام بالبحوث والتدريب العالي ونشر المعرفة . وكان عليها أن تسهم في العمل على استمرار نمو أوساط أكاديمية وعلمية قوية ، خصوصاً في البلدان النامية .

٨ - ومنذ البداية كان هناك تأكيد قوى على الاستقلال الذاتي للجامعة في اطار منظومة الأمم المتحدة . ويفسر هذا بطرق مختلفة تتوقف على ما يفضله المهتمون بأنشطة الجامعة ، وأدى ذلك الى أوجه غموض معينة تتعلق بمركز الجامعة ودورها في منظومة الأمم المتحدة . ويبقى مع ذلك أن الميثاق يؤكد على أهمية الحرية الأكاديمية اللازمة لبلوغ أهدافه .

٩ - وثمة عدد من الخطوط التوجيهية والمبادئ يوجه أعمال الجامعة استناداً الى قرارات الجمعية العامة وأحكام الميثاق . ويجدر أن نذكر منها ما يلي :

(أ) ينبغي أن تتألف بنية الجامعة من هيئة مركزية للمرجعة والتنسيق ، ونظام لا مركزى لمؤسسات منتسبة داخلة في صلب المجتمع الجامعي العالمي .

(ب) ينبغي في برامج أبحاث مؤسسات الجامعة أن تشمل أموراً منها تعايش الشعوب ذات الثقافات واللغات والنظم الاجتماعية المختلفة ، والعلاقات السلمية بين الدول ، وصيانة السلم والأمن ، وحقوق الانسان ، والتغيير الاقتصادي والاجتماعي في مجال التنمية ، والبيئة واستخدام الموارد على الوجه السليم ، والبحث العلمي الأساسي لأغراض تسخير العلم والتكنولوجيا لصالح التنمية .

(٢) قرار الجمعية العامة ٣٣١٣ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ .

(٣) قرار الجمعية العامة ٣٤٣٩ (د - ٣٠) المؤرخ في ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ .

(٤) قرار الجمعية العامة ٢٩٥١ (د - ٢٧) المؤرخ في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٢ .

- (ج) ينبغي وضع اجراءات تضمن أعلى مستوى فكري وأدبي لدى موظفي الجامعة .
- ١٠ - يتضح مما تقدم أن جامعة الأمم المتحدة ليست جامعة تقليدية تمنح الدرجات العلمية وإنما هي هيئة تضم مؤسسات منتسبة تعمل في برامج أبحاث معينة ، مع تركيز خاص على ما يهتم البلدان النامية منها . وتقوم الهيئة المركزية بانتقاء هذه المؤسسات بحرونة كافية كي يتسنى لها أن تقوم بدور مستمر ومثمر في إطار الجامعة وأن تستجيب لحاجات البرامج المتغيرة .
- ١١ - ولم تتأسس حتى الآن أية مؤسسات مندججة ، في أي مؤسسات تكون من مقومات البنية المركزية للجامعة ، ومع ذلك فإنها مستهدفة في المستقبل . ولا يشعر المفتشون بضرورة تأسيسها إلا إذا كانت ستخدم احتياجات طويلة الأجل وحسنة التحديد ولا يمكن تلبيتها بغير ذلك . وينبغي أن تتحمل الحكومات المضيفة معظم تكاليفها الأساسية والمتكررة أو أن تتكفل بها مصادر خارجية عن ميزانية الجامعة . ويؤمل ان تستجيب هذه المؤسسات لتوقعات معينة ، وبذلك تعزز أثر الجامعة ومكانتها .

باء - البنية

- ١٢ - تتمتع جامعة الأمم المتحدة بحرية أكاديمية واستقلال ذاتي داخل منظومة الأمم المتحدة ، وهي تقوم بوظيفتها وفقا لميثاقها تحت الرعاية المشتركة للأمم المتحدة ولمنظمة اليونسكو .
- ١٣ - وينص الميثاق على أن تتألف بنية الجامعة من أربعة عناصر :
- (أ) مجلس يعمل كمجلس ادارة للجامعة ؛
- (ب) المدير ، الذي يكون مسؤولا أمام مجلس الجامعة عن التوجيه والادارة والبرمجة والتنسيق لأنشطة الجامعة ؛
- (ج) مركز جامعي يساعد المدير في وضع برنامج الجامعة الشامل وتنسيقه ودعمه وادارته وجمع الأموال اللازمة له ؛
- (د) مراكز وبرامج البحث والتدريب . وللمجلس الجامعة أن يعين بعض المؤسسات والمراكز ، ولا سيما في البلدان النامية ، كمؤسسات منتسبة الى الجامعة أو مؤسسات مندججة في الجامعة .

(أ) المجلس

- ١٤ - يشكل مجلس الجامعة على أساس جغرافي واسع مع المراعاة المناسبة للاتجاهات الأكاديمية والعلمية والتربوية والثقافية الرئيسية في العالم ، وهو يتألف من ٢٤ عضوا يعملون بصفتهم الفردية . ويقوم بتعيينهم الأمين العام للأمم المتحدة بالاشتراك مع المدير العام لليونسكو، بعد التشاور مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث والوكالات الأخرى المعنية . ويكون مدير الجامعة ، والأمين

العام ، والمدير العام لليونسكو ، وكذلك المدير التنفيذي لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ، أعضاء في المجلس بحكم مناصبهم . وتكون مدة عضوية المجلس ٦ سنوات على أن يتجدد نصف أعضائه كل ثلاث سنوات . ويبدو من المؤسف أن تنص الولاية على انتهاء مدد عضوية نـصـف الأعضاء في الوقت ذاته .

١٥ - ونص الميثاق على أن يقوم المجلس بوضع المبادئ والسياسات التي تحكم أنشطة الجامعة وعملياتها . والمجلس هو الهيئة التي تقرر انتساب أو ادماج مراكز وبرامج البحث والتدريب ، ويقرر البرامج التي تقوم الجامعة بتنفيذها بالاشتراك مع هذه المؤسسات . كما أنه يستعرض ويوافق على برامج العمل ويعتمد ميزانية الجامعة على أساس المقترحات المقدمة له من المدير .

١٦ - ويجتمع المجلس مرة واحدة في السنة على الأقل (وفي العادة مرتين) ويقدم في كل سنة تقريراً عن عمل الجامعة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وإلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجلس التنفيذي لليونسكو ، عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام لليونسكو على التوالي ، اللذين يقدمان ملاحظات على تقرير الجامعة . وفي حين يبدو المجلس مستوفياً لما يطلبه كل من يهمهم الأمر ، ومنهم مدير الجامعة ، فإنه يؤمل أن يعكس موقفه وأجرائه في المستقبل مزيداً من الحكمة الجماعية والنهج المتماسكة . فهذا يتمشى مع المسؤولية العالية الموكولة إلى المجلس ويمطي حافزاً أكبر لأنشطة الجامعة وعملياتها .

١٧ - ويقترح المفتشون بعد النظر في أساليب عمل المجلس ان يحتفظ بدوره كجهاز لتقرير السياسة ، وأن لا يتناول العمليات اليومية للجامعة ، فهذه ينبغي أن تكون من مسؤوليات المدير وموظفيه . ولهذا السبب يوصون كقاعدة عامة أن يجتمع المجلس مرة واحدة فقط في السنة ، ويستحسن أن يكون ذلك في طوكيو . فهذا يحقق وفراً يناهز ١٤٠٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة سنوياً . كما أنه يمنح أعضاء المجلس وقتاً أكبر لاستعراض الوثائق التي ينبغي النظر فيها ، ويخفف على أمانة الجامعة ضغط إعداد الوثائق بين الدورات . ويمكن انشاء فريق مخصص صغير يتألف من أعضاء المجلس بحيث يكون في المتناول عندما يستدعيه المدير ، وبحيث يمكن مشاورته برقياً أو خطياً في الأمور التي تستدعي اجراء فورياً .

١٨ - وقد درس المفتشون عدة بدائل تتعلق بتشكيل مجلس الجامعة ، في محاولة منهم لجعله أكثر قدرة على وضع السياسة العامة وقرار وتنسيق البرامج . واحدى الامكانيات المدروسة هي تمثيل بعض مدبرى المؤسسات الأكاديمية الوطنية المنتسبة في المجلس ، فضلاً عن أعضاء يعملون بصفتهم الفردية ، كما هو الحال الآن . ورغم ما يكون لهذه الامكانية من فوائد ، فان المفتشين قرروا عدم التوصية بذلك . والامكانية هذه من شأنها أن تتيح نوعاً من الاتصال المباشر بين صانعي السياسة والأفرقة الأكاديمية الفعلية ، وربما تساعد على حل ما هو محتمل من أوجه الاختلاف وسوء الفهم . بيد أن المفتشين شعروا أنه يمكن الحصول على نفس الفوائد بطريقة أبسط ودون تعديل

الميثاق ورأوا أن على الأمين العام والمدير العام لليونسكو أن يعززوا جهودهما لاقتفاء أعضاء المجلس على نحو يجعلهم يستطيعون ، رغم انهم يعملون بصفتهم الشخصية ، أن يعكسوا الرغبات والاهتمامات المحددة للأوساط المعنية بالبحوث ، بما في ذلك رغبات واهتمامات المؤسسات المنتسبة للجامعة . كذلك يقترح مواصلة استشارة المدير بصفة غير رسمية بشأن تعيين الأعضاء الجدد في المجلس .

١٩ - وإلى حين حدوث تغييرات في عضوية المجلس في المستقبل ، باستطاعة بعض المديرين أو أعضاء المؤسسات المنتسبة أن يشتركوا بالتلاوب كأعضاء في اللجنة الاستشارية (انظر الفقرة ٢٣) . ومن شأن هذا تمكين المدير من الحصول على المشورة التي تعكس أيضا آراء هذه المؤسسات التي هي احدى المقومات الرئيسية للجامعة . وعلى اللجنة أن تسدى النصح بوجه خاص فيما يتعلق بتوزيع الموارد من الصندوق العام على البرامج (انظر الفقرة ٥٨) .

(ب) مدير الجامعة

٢٠ - يقوم المجلس بتعيين لجنة الترشيح لاختيار مدير الجامعة ، وهي تعد قائمة أسماء لينظر فيها المجلس . وبعد هذا الاستعراض ترسل قائمة الأسماء الى الأمين العام للأمم المتحدة وإلى المدير العام لليونسكو . ويقوم الأمين العام بتعيين أحد المرشحين ليكون مديرا للجامعة ، وذلك بموافقة المدير العام لليونسكو . ويكون تعيينه لمدة ٥ سنوات قابلة للتجديد لفترة اضافية واحدة .

٢١ - ومدير الجامعة هو الرئيس الأكاديمي والاداري للجامعة ويتولى المسؤولية الشاملة عن توجيه الجامعة وتنظيمها وادارتها وبرامجها . وهو يعرض خطة عمل وتقديرات الميزانية على المجلس للنظر فيها واعتمادها ، ويوجه الأنشطة المرتبطة بتنفيذ برامج البحث والتدريب . وهو مسؤول انشاء ما يلزم من الهيئات الاستشارية ، وعمل الترتيبات مع الحكومات والمنظمات الدولية وغير الدولية ، بغية تقديم الخدمات ذات الصلة بأنشطة الجامعة والحصول على تلك الخدمات . وقد وجه الميثاق مدير الجامعة الى تنسيق برامج الجامعة للبحث والتدريب مع أنشطة الأمم المتحدة ووكالاتها ، ويقدر المستطاع مع برامج البحث في المجتمع الاكاديمي العالمي .

٢٢ - ويوجد في الوقت الحاضر أربعة نواب لمدير الجامعة ، منهم ثلاثة نواب منفصلين لمدير الجامعة يرأسون برامج البحث الثلاثة للجامعة . وكان يبدو في السنوات الأولى من عمر الجامعة ان من الضروري بل من الطبيعي قصر البحث على ثلاثة من مجالات البرامج يرأس كلا منها مسؤول على مستوى عال . ويبدو ان تبرير هذا الاختيار قد اصبح الآن أقل وضوحا ، خصوصا وان الخبرة قد أثبتت أن البرامج نمت بمعزل عن بعضها بعضا الى حد كبير فكانت أشبه بغرف مغلقة وليس بعناصر جهد جماعي واحد . ويجري الآن اضافة المرونة على برامج أنشطة البحث ، ويوافق المفتشون على الخطوات التي اتخذها المدير في هذا الاتجاه . وعلى أنه ينبغي اتخاذ اجراءات لمنع قيام امراطوريات للبحث ليس بينها اتصال . ويعتقد المفتشون أنه يمكن تفادي هذا بتعديل البنية التنظيمية للجامعة بحيث لا يكون بها سوى نائب واحد لمدير الجامعة يكون أيضا مديرا عاما لأنشطة الجامعة بمقتضى السياسات التي تصدر بها توجيهات من مدير الجامعة . وزيادة فسي

ابرار هذه الوظيفة الجديدة ذات المسؤولية الأكبر ، يقترح ان يكون شاغلها في رتبة أمين عام مساعد كي يصبح مركزه بوضوح أعلى من مركز نواب مدير الجامعة الحاليين من رتبة د - ٢ الذين سوف تتغير القابهم الوظيفية في النهاية ليصبح كل منهم برتبة مدير برنامج أو عميد . ويقترح المفتشون ايجاد بنية تنظيمية لمركز البرمجة والتنسيق تقوم على البنية المذكورة أدناه .

٢٣ - ويساعد مدير الجامعة عدد من اللجان الدائمة . وقد كان حكيما حين قرران تكوّن هناك لجنة استشارية واحدة للبرامج للارتفاع بمستوى التنسيق بين البرامج . وينبغي توسيع هذه اللجنة الاستشارية كما هو مقترح في الفقرة ١٩ . كذلك هناك عدد من اللجان الاضافية المفيدة . فاللجنة التنفيذية تساعد مدير الجامعة في عملية اتخاذ القرارات ، بينما يغلب على لجنة السياسة الاكاديمية طابع دورات المناقشة التطبيقية التي يجري فيها تبادل الآراء في الأمور العلمية والاكاديمية بحرية .

٢٤ - على انه يبدو ان هناك بعض التداخل بين اللجنة التنفيذية ولجنة السياسة الأكاديمية ، خصوصا بما يتعلق بالتقييم . وفي علم المفتشين انه يجري حاليا تبسيط عمل اللجان الداخلية للجامعة وزيادة فعاليتها .

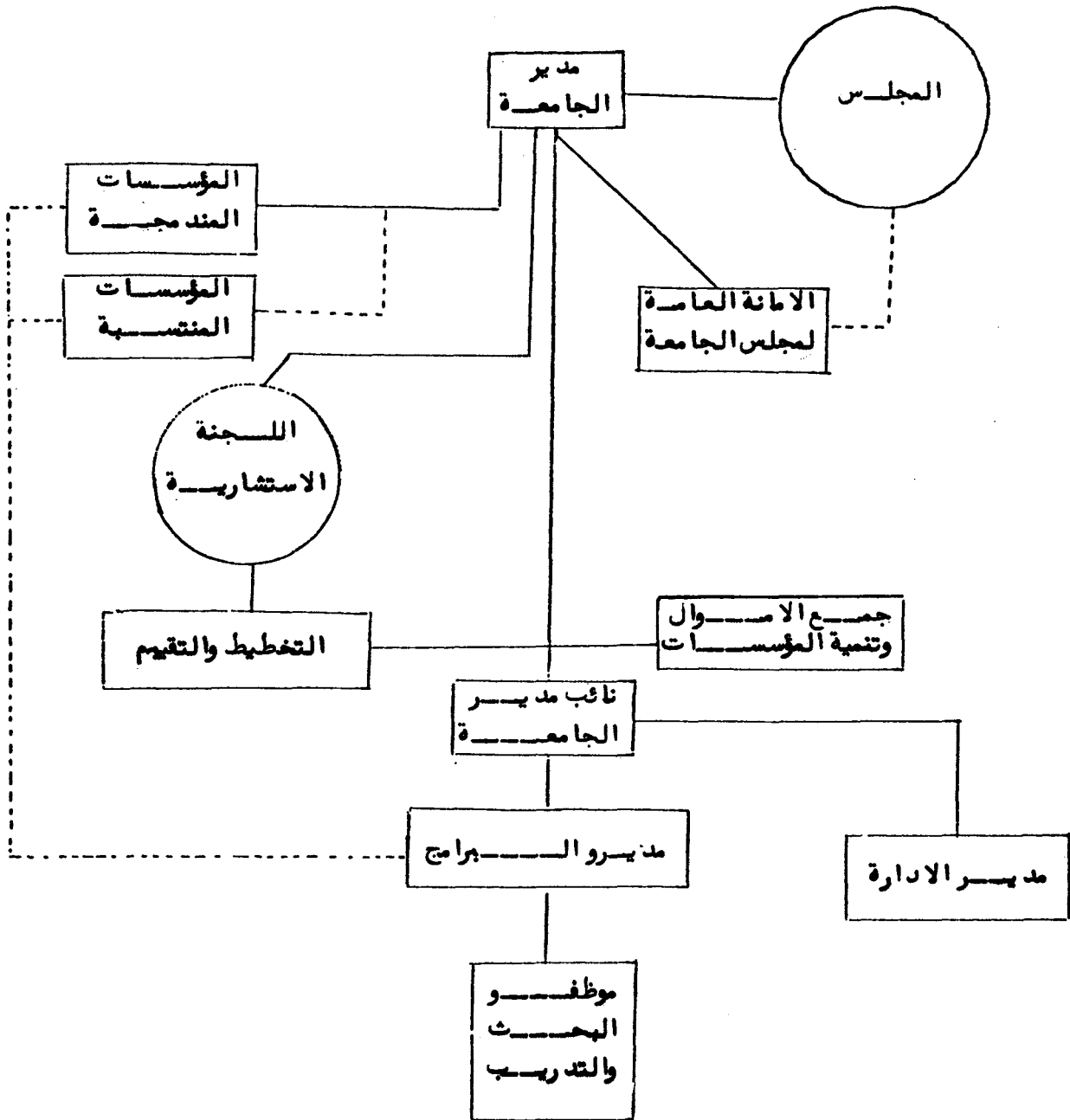
٢٥ - ويرى المفتشون ان البنية الشاملة للجامعة سليمة وتقدم أساسا لتطوير الجامعة اما بشكلها الحالي أو على نحو معدل . مثال ذلك انه اذا تقرر ان من المفيد توسيع المنشأة الاكاديمية بالمقر بحيث يكون لها عدد اكبر من مديري البرامج الاضافية ، او جعلها اشبه بجامعة تقليدية فسيكون هذا ممكنا في اطار البنية الحالية .

(ج) مركز الجامعة

٢٦ - وقد جرت مناقشة واسعة لدور مركز الجامعة ووظيفته . ويبدو ان الجميع متفقون على أن يكون المركز هو هيئة الموظفين التي تساعد مدير الجامعة في ادارة برامج الجامعة ، ولكن الآراء تتباين بشأن الأنشطة الأخرى الممكنة للمركز . والبعض يرى انه أساسا جزء من الأمانة العامة للأمم المتحدة ويجب أن يعمل بصورة رئيسية بوصفه مؤسسة أو وكالة تمنح المساعدات (بحيث يكون دورها الرئيسي تنفيذيا - أي تحديد المشاريع ، والتفاوض على العقود مع المؤسسات والأفراد ، وتجهيز المرتبات ووثائق السفر ، واعداد الحلقات الدراسية ، وما الى ذلك) . ولن تتصل المهام التنفيذية الا بضمن الامثال التام لأنشطة البحث لأحكام الميثاق والصكوك والاتفاقات القانونية الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة . ويعارض آخرون هذا الرأي الضيق نسبيا ويرون أن على مركز طوكيو أن يتولى ليس فقط القيادة الادارية وانما القيادة الفكرية أيضا في مجتمع البحث بالجامعة ، بحيث يؤدي دورا نشطا في تنمية جميع مراحل أنشطة البحث .

٢٧ - ويدرك المفتشون ان الآراء المذكورة أعلاه تعكس مختلف اهتمامات ومصالح الافراد والجماعات في مختلف مواقع الجهات التابعة للجامعة . مثال ذلك ان قضية الحرية الأكاديمية قد تكون لها

بنية الجامعة



موظفون بدرجة مد - ١

أمين الجامعة

مدير الادارة

مدير خدمات الاعلام

مدير الخدمات الاكاديمية

الموظف التنفيذى بمكتب

مدير الجامعة

نائب مدير بدرجة أمين عام مساعد

موظفون بدرجة مد - ٢

مدير التخطيط والتقييم

مدير تنمية التمويل والمؤسسات

مدير مركز الدراسات المتقدمة

تفسيرات مختلفة في المركز وفي مؤسسات شبكة الجامعة . كما يدركون ان فكرة ايجاد منشأة للبحث والتدريب يقوم فيها نفس الأفراد الذين يتحكمون في الأموال بدور أيضا في القرارات المتعلقة بالأنشطة الفنية ، قد تكون مصدر احتكاك ولا تهيء مناخا للابداع .

٢٨ - وحتى الآن مازال مقر الجامعة يعمل بنجاح كبير كمركز للبرمجة والتنسيق لشبكة من المؤسسات الأكاديمية المتعددة المراكز . وينبغي ان يكون ذلك دوره الأول ، ولكن فعالية معالجة جهوده في البرمجة تحتاج الى قدرة فكرية وافية . وانطباع المفتشين هو ان الموظفين الأكاديميين الحاليين شبه مستغرقين في الشؤون الادارية وليس لديهم وقت كثير للتفكير المبدع . ولذلك يتفقون على ضرورة تعزيز المقدرة الفكرية للمركز . وهم ينظرون الى المركز في الدرجة الأولى على انه مركز تنسيق يتولى التوجيه والحصر والتخطيط والرصد والتقييم الشامل لأنشطة الجامعة . مثال ذلك ان المفتشين يشعرون انه جريا على تقاليد معظم مؤسسات البحث الأكاديمية - وأكثرها ابداعا بوجه التأكيد - ينبغي أن يكون اشتراك المركز مباشرة في أعمال البحث الفعلية عند الحد الأدنى بمجرد التوقيع على مشروع للبحث وتحديد الالتزامات التعاقدية الادارية والمضمونية لجميع الاطراف بوضوح . على ان المفتشين يوافقون عموما على مقترحات مدير الجامعة لتعزيز المركز كما وردت في الوثيقة UNU/C/17/L.5 (الفقرة ٥٦ وما بعدها) وهي المقترحات التي أيدها المجلس (في دورة حزيران /يونيه ١٩٨١) .

(د) وحدة التخطيط والتقييم

٢٩ - لعل أهم توصية في هذا التقرير بشأن الأمور التنظيمية هي تلك التي تتعلق بتعزيز التخطيط والتقييم في مقر الجامعة . فلا خبرة للجامعة بأى من هذين النشاطين . وقد ناقش المجلس في دورته الخامسة عشرة المعقودة في حزيران /يونيه ١٩٨٠ ورقة تناول هذا الموضوع أعدتها لجنة مخصصة . وقرر انه ينبغي ان تقوم توجيهات السياسة التي تنبع من الخطة المتوسطة الأجل على جملة امور منها اجراء استعراض منهجي لأنشطة الجامعة . وأثار نفس هذه النقطة المدير العام لليونسكو في تقريره المقدم الى الدورة ١١ للمجلس التنفيذي المعقودة في ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ . كذلك ذكر مدير الجامعة في بيانه الذي أدلى به في ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ أمام اللجنة الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة ان البرامج بلغت مرحلة يتعين عندها تقييم تقدمها واتجاهها ؛ وأشار الى استعراضات منتصف الفترة التي جرت بالفعل بوصفها خطوة أولى نحو التقييم .

٣٠ - ومن المؤكد ان التقييم شرط لأي تخطيط متوسط الأجل من أجل تقييم فاعلية وأثر البرامج الحالية ، وتعديلها عند الضرورة ، واستهلال برامج جديدة . ولذلك من المهم أن تنشئ الجامعة وحدة للتخطيط والتقييم ، صغيرة ولكنها فعالة (٥) ، تكون مسؤولة مباشرة أمام مدير الجامعة . وتقوم هذه الوحدة بدور استشاري رئيسي في معاونة مدير الجامعة على تقييم

(٥) اعتمد المجلس هذا (الدورة ١٧ ، حزيران /يونيه ١٩٨١) .

البرامج الحالية وضمان التناسق بين الأنشطة العامة للجامعة في ميدان البحث . كذلك من المهم تقييم برامج الجامعة في البحث والتدريب من أجل تحديد فاعليتها واستخلاص الدروس المستفادة كي يمكن جعل البرامج والمشاريع المقبلة أكثر فعالية . وسوف يكون تقييم المشاريع في المستقبل أسهل بسبب تحسين تصميمها وادخال مشاريع بحث محددة زمنياً (٦) . ويمكن لوحدة التخطيط والتقييم المقترحة ان تقوم بنفسها بدراسات للتقييم الداخلي أو تلجأ الى الخبراء الاستشاريين لاجراء تقييمات خارجية مستقلة . ويوجه الاهتمام في هذا الموضوع الى تقريرين اعدتهما وحدة التفيتش المشتركة ، أحدهما بعنوان " قائمة بمصطلحات التقييم " (JIU/REP/78/5-A/34/286)؛ اما الآخر فيتناول " المبادئ التوجيهية الأولية لنظم التقييم الداخلي " (JIU/REP/79/2-A/34/271) . وقد لقي كل من التقريرين قبولا عاما من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة .

(جيم) شؤون الموظفين

٣١ - ينص الميثاق على أن يستهدف اختيار موظفي الجامعة الأكاديميين والاداريين تحقيق مقاصدها . وتتألف الجامعة من ثلاث فئات من الموظفين هم :

- ١ ' الموظفون الأكاديميون ، بما فيهم مدير الجامعة ، وكبار معاونيه ، ومدبرو مراكز وبرامج البحث والتدريب ، فضلا عن موظفي البحث ، والاساتذة الزائرين ، والزملاء الزائرين والخبراء الاستشاريين ، ومن اليهم ؛
- ٢ ' الموظفون الاداريون ؛
- ٣ ' المتدربون .

٣٢ - ويقوم مدير الجامعة بتعيين بعض الموظفين الأكاديميين والاداريين بالنيابة عن الأمين العام للأمم المتحدة ، ويعتبر هؤلاء من موظفي الأمم المتحدة . اما البعض الآخر ، وكذلك المتدربون ، فيأتي تعيينهم اما من مدير الجامعة او وفقا لأحكام قرارات المجلس المؤسسة لمراكز وبرامج البحث والتدريب . ولا يعتبر هؤلاء الموظفين في العادة من موظفي الأمم المتحدة (المادة الثامنة من الميثاق) .

٣٣ - واحدى القضايا الراهنة الهامة لجامعة الأمم المتحدة هي تثبيت المهنيين الأكاديميين . فمعظم الموظفين في الوقت الحاضر ليسوا دائمين . ومن المسلم به ان هناك أسبابا مهنية تجعل قلة من العلماء راغبين في ترك مجتمعهم الأكاديمي الوطني وقبول وظيفة في منظمة دولية جديدة نسبيا وليست لها سياسة ثابتة للترقي . كما ان من المسلم به انه لو قصرت الجامعة نفسها على الأكاديميين الراغبين في قبول وظائف طويلة الأجل والقادرين على ذلك لما أمكنها في المستقبل استقدام موظفين وأفراد جدد تستدعيهم التغييرات التي تحدث في برامج البحث .

٣٤ - وفي ضوء هذه الاعتبارات ، يوصى بأن توفر الجامعة لنفسها موظفيها الأكاديميين في اطار مفهوم الموظفين الفنيين من ذوي المؤهلات العالية الذين تكون تعييناتهم لأجل محدد . ويقترح

(٦) انظر الفرع الرابع - جيم المتعلق بالبرمجة .

أن تفسر كلمة "محدد" في معظم الحالات بمدد تتراوح بين أربع وست سنوات حسب حاجات الجامعة . فهذا يتيح مرونة في ملء الوظائف الأكاديمية وفي تطويع الموظفين وفق الأولويات المتغيرة للجامعة . ومن المسلم به أن هذا النوع من التعيين يطرح مشاكل عند تدبير الأفراد الذين يودون ان يربطوا حياتهم الوظيفية بالجامعة وأن تكون لهم وظيفة دائمة في المستقبل . ومع ذلك فان تعزيز المقدرة الفكرية لمركز طوكيو وانشاء مركز للدراسات المتقدمة مستقبلا سيجعلان المركز بلا شك مكانا للعمل أكثر جاذبية وإشارة .

٣٥ - وبوجه عام ينبغي ان يكون التعيين في الوظائف الفنية للإدارة والتنظيم بالجامعة لمدد أطول . وسيكون مفيدا لو أمكن اعارة المزيد من الموظفين الإداريين من الأمانة العامة للأمم المتحدة ومن مؤسسات أخرى في منظومة الأمم المتحدة .

٣٦ - وهناك مسألة أخرى هي مسألة التوظيف . واحدى طرق استكمال موظفي الجامعة هي تشجيع الجامعات والمؤسسات والحكومات على اعارة بعض موظفيها الأكاديميين للجامعة . فهذا قد يتيح للحكومات والمؤسسات في بعض الحالات ان تتبرع لجامعة الأمم المتحدة بمواصلة دفع مرتبات الافراد المعنيين وغير ذلك من البدلات . وفي هذه الحالات لا يحسب عدد الفنيين المعارين من عدد الموظفين المحدود في المقر .

٣٧ - اما مشكلة انتقاء الافراد من ذوى المؤهلات الخاصة جدا فهي مشكلة صعبة . وقد يرغب مدير الجامعة في التماس المساعدة من أعضاء اللجنة الاستشارية مثلا ، وكذلك من الخبراء الاستشاريين المتقدمين المختارين بعناية والذين يستطيعون قضاء بعض الوقت في اسداء المشورة والمساعدة بشأن انتقاء الأفراد .

مقر الجامعة (دال)

٣٨ - يوجد مقر الجامعة في مينى للمكاتب يناسب دورها الإدارى الحالى . وقد أشار هذا في حد ذاته بعض المشاكل المتعلقة بالمظهر بالنسبة لمن يزورون طوكيو ويتوقعون ان يجدوا شيئا أكثر تمايزا من مجرد مقر في مينى للمكاتب . وقد حلت مسألة موقع مركز جامعة الأمم المتحدة مستقبلا . فقد عرضت حكومة اليابان ، بالتعاون مع حكومة مدينة طوكيو ، قطعة أرض مناسبة في وسط طوكيو ، وقبلت الجامعة ذلك . ولا شك ان تشييد المركز سيجعل الجامعة أكثر بروزا للعيان ويدعم صورتها .

٣٩ - ويجب أن لا يكون مكتب نيويورك مجرد مكتب للاتصال مع مقر الجامعة . ان ينبغي تعزيزه وزيادة دوره الفنى الى حد ما بحيث يمكن أن يكون أيضا جهة اتصال مع الجامعات والمؤسسات الأخرى في أمريكا الشمالية والجنوبية .

ثالثا - المالية والميزانية

ألف - الحالة المالية

٤٠ - السمة المالية المحددة لجامعة الأمم المتحدة هي أنها غير ممولة من الميزانية العادية للأمم المتحدة عن طريق الأنصبة المقررة للدول الأعضاء ، وإنما يأتي الدخل بصورة رئيسية من تبرعات الدول الأعضاء الى صندوق الهبات ، ومن الفوائد التي يحققها هذا الصندوق . وتتلقى الجامعة كذلك مساهمات تشغيلية سنوية ودعماً لمشاريع محددة من كل من الحكومات ومصادر غير حكومية وخاصة .

٤١ - والهدف من مفهوم صندوق الهبات هو توفير الاستقرار لأنشطة برامج جامعة الأمم المتحدة وضمان الحرية الأكاديمية لأبحاث الجامعة فضلا عن حمايتها من الضغوط التي على الأرجح أن تصحب التمويل من مصادر أخرى . ويمنح ميثاق الجامعة استقلالاً ذاتياً لها في إطار الأمم المتحدة ، بما في ذلك السلطة لتخصيص الأموال بحسب ما تراه مناسباً لأنشطة برامجها . ومع ذلك ، فإن ادارتها المالية تتم ضمن قواعد وأنظمة الأمم المتحدة ، ويراجع حساباتها مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة .

٤٢ - وأثناء السنوات الأولى من وجودها ، كان الهدف الرئيسي من أنشطة جامعة الأمم المتحدة لجمع التبرعات هو التماس التبرعات لصندوق الهبات . ولقد حدد في الأصل هدف طويل الأجل للحصول على مبلغ ٥٠٠ مليون دولار كان سيدر ما بين ٢٥ و ٣٠ مليون دولار كل سنة ، وفقاً لأسعار الفائدة المنخفضة نسبياً في ذلك الوقت . وتبين أنه من غير الممكن تحقيق هذا الهدف في الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة ، وخفض المبلغ بدرجة أكبر من الواقعية الى ٢٥٠ مليون دولار . وبلغت المساهمات الفعلية التي حصلت عليها جامعة الأمم المتحدة لصندوق الهبات ١٠٩ مليون دولار في أيلول / سبتمبر ١٩٨١ ؛ وتم عقد مبلغ آخر قدره ٣١ مليون دولار ولكنه لم يرد بعد . وقد رت الفوائد التي يولدها الصندوق بمقدار ١١٤ مليون دولار لعام ١٩٨١ و ١٢٥ مليون دولار لعام ١٩٨٢ . وينبغي أن يضاف الى هذا الدخل المساهمات التشغيلية ، والتبرعات المقدمة الى برامج محددة ، والأموال غير المثقلة التي تجمعت على امتداد بضع سنوات ، مما يجعل مستويات الميزانية السنوية تصل الى ١٥٦ مليون دولار في ١٩٨١ وما يقدر بـ ١٧٥ مليون دولار في عام ١٩٨٢ (وهذا عملياً ميزانية "لا نمو فيها") . وفي أيلول / سبتمبر ١٩٨١ ، قامت ٣٤ حكومة بعقد أو تقديس تبرعات قدرها ١٤٤٨ مليون دولار الى صندوق الهبات والتشغيل ورد منها بالفعل مبلغ قدره ١١٤٧ مليون دولار .

٤٣ - وعلى ذلك ، فإن الحالة المالية الراهنة بعيدة كل البعد عن تحقيق التوقعات الأولية . فالمستوى الحالي للدخل هو ما هو عليه بفضل المساهمة البخيرة التي يقدمها البلد المضيف الى صندوق الهبات (وتبلغ الآن ٩١ مليون دولار من مساهمة اجمالية معقودة قدرها ١٠٠ مليون دولار) والى الدعم المقدم الى فكرة جامعة الأمم المتحدة التي أعربت عنها أكثر من ٣٠ دولة عضو ساهمت في صندوق الهبات .

٤٤ - ويعترف المفتشون أن كلا من مدير الجامعة السابق والمدير الحالي وموظفيهما لم يدخرُوا جهداً لخلق أساس مالي متين لتطوير جامعة الأمم المتحدة . ويعترفون كذلك بأن الاتجاهات التضخمية الحالية والكساد الاقتصادي التي تؤثر على مناطق كبيرة في العالم لن تسهل عملية جمع التبرعات .

٤٥ - وقام موظفو جامعة الأمم المتحدة ، ومجلس جامعة الأمم المتحدة وخبراء استشاريون مستقلون بدراسة هذه الحالة والسبل الممكنة لمعالجتها دراسة مستفيضة (٧) . ودرس المفتشون التوصيات الواردة في مختلف هذه التقارير والقرارات ذات الصلة التي اتخذها المجلس ، والجمعية العامة ، ومجلس إدارة اليونسكو بشأن قضايا جمع التبرعات . ويتفقون بصفة عامة مع اتجاه هذه التوصيات .

٤٦ - وفيما يلي عدد محدود من المقترحات التي قد ترغب جامعة الأمم المتحدة النظر فيها :

(أ) نظرا للمناخ المالي غير المواتي الآن ، ربما يجب على جامعة الأمم المتحدة أن تركز ، بصفة واقعية ، جهودها في جمع التبرعات على الحصول على مساهمات إضافية لمشاريع محددة وأنشطة برنامجية . ومع ذلك ، فإن زيادة صندوق الهبات ينبغي أن يظل الهدف الطويل الأجل لتمويل الجامعة ،

(ب) ينبغي البحث بحثاً جدياً في امكانية تقديم الدول الأعضاء والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية - تبرعات عينية . ويمكن أن يتخذ ذلك أشكالا كثيرة : تستطيع الحكومات أو المؤسسات مثلا تقديم عالم للعمل في الجامعة ، واستضافة وتحمل تكاليف المؤتمرات أو الحلقات الدراسية ، وتوفير مواد لأفراض البحث ، وتمويل بعثات علمية ، وتقديم تسهيلات للحاسبة الالكترونية مجانا ، الخ .

(ج) ينبغي توجيه جهود جمع التبرعات نحو العملات غير القابلة للتحويل عند ما يتم تحديد أفضل المجالات لاستخدام مثل هذه العملات (مثلا للاجتماعات ، والجولات الدراسية ، وشراء المعدات ، الخ .) .

(د) ينبغي التفكير ملياً في فكرة تكوين فريق عالي المستوى لجمع التبرعات أو لجنة تتألف من شخصيات بارزة من خارج الجامعة . ويمكن النظر في انشاء شبكة من المتطوعين مسؤولين أمام هذا الفريق . وستكون مهمتهم نصررة الجامعة لا تجاه الحكومات والمجتمع العلمي فحسب ولكن كذلك تجاه المجموعات الخاصة وربما الجمهور . وربما يمكن تشجيع قيام شبكة من " اللجان القومية لجامعة الامم المتحدة " يشترك فيها علماء مختارون بعناية (شبيهة بتلك اللجان الخاصة باليونيسيف) بحيث تأخذ شكل آلية ذات اتجاهين لنشر معلومات عن الجامعة ولغرض جمع التبرعات .

(٧) انظر على نحو خاص تقرير رئيس الجامعة عن جمع التبرعات (UNU/C/16/L.5 المؤرخ في ٢٨ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٠) ، وتقرير دافيد سونديال (الوثيقة رقم A/34/654 المؤرخة في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩) ، وتقرير الفريق السويدي - النرويجي (تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٩) .

باء - البرنامج والميزانية

٤٧ - يمنح ميثاق الجامعة مدير الجامعة سلطة " عرض خطة عمل الجامعة وتقديمات ميزانيتها على المجلس للنظر فيها واعتمادها " (المادة الخامسة، ٣ (أ)) . ومع ذلك ، فإن المادة التاسعة، ٧ ، تحدد ما يلي : " يعد المدير تقديمات ميزانية الجامعة بصورة تتفق مع أنظمة الأمم المتحدة وقواعدها وسياساتها العامة واجراءاتها . وتعرض التقديمات مع تعليقات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بشأنها على المجلس لاعتمادها . وتحال الميزانية بصورتها المعتمدة من المجلس الى الجمعية العامة مشفوعة بتقرير المجلس " .

٤٨ - ويبدو أن هذا الحكم فسر تفسيراً متحرراً الى حد ما . وبالرغم من أن شكل الميزانية اختلف من سنة الى أخرى ، فإن ما قدم عامة لم يتفق مع أنظمة الأمم المتحدة . فمثلاً :

- تغطي الميزانية سنة واحدة فقط ؛

- ظهر " البرنامج " السنوي و " الميزانية " السنوية في معظم السنين في وثيقتين منفصلتين .

٤٩ - ان مفهوم تقديم الميزانية كل سنة يمكن تعليله بسبب التقلبات المتعلقة بحالة تمويل الجامعة أثناء السنوات الأولى من وجودها . وما يدعو الى الجدل أن هذا الأمر لا يزال حتى الآن يمكن تبريره على نفس الأسس بعد أن نما صندوق الهيئات الى مستوى - بالرغم من أنه بعيد كل البعد عن الهدف الطويل الأجل - كاف لضمان بعض الاستقرار في الدخل .

٥٠ - والواقع ان ممارسة تقديم ميزانية كل سنة انتقدتها في مناسبات عديدة اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ومجلس مراجعي الحسابات ، لاسيما على أساس أن ما يقدم الى المجلس هو فقط تكاليف سنة واحدة وعليه ، فإن الآثار المالية الكلية لبرامج العمل التي تمتد لأكثر من سنة لا ينظر فيها في وقت الموافقة .

٥١ - وأثناء مناقشة اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية لميزانية سنة ١٩٨١ ، أوصي بأن تعتمد الجامعة ميزانية لفترة سنتين اعتباراً من ١٩٨٢/١٩٨٣ . واعتمد مجلس الجامعة فيما بعد هذا الأمر في دورته السادسة عشرة في كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ . ومع ذلك ، فإن مدير الجامعة وموظفيه رأوا ، خلال عام ١٩٨١ ، أنه بسبب العمل التحضيري على فرار الخطة المتوسطة الأجل (٨) فليس هناك وقت كاف لإخراج ميزانية لفترة سنتين تتضمن وصفاً كافياً للأنشطة الجديدة . وعلى ذلك أجلت الميزنة لفترة سنتين الى الفترة ١٩٨٤/١٩٨٥ (٩) .

(٨) يناقش التخطيط المتوسط الأجل في الفصل الرابع من هذا التقرير .

(٩) تبدأ فترات السنتين في منظومة الأمم المتحدة دائماً في السنوات الفردية .

٥٢ - ويقدر المفتشون ان قرار تأجيل الميزنة لفترة سنتين فرضته المرحلة الانتقالية الراهنة للتخطيط والبرمجة في جامعة الأمم المتحدة . وبالإضافة الى ذلك ، فان التفسيرات الهائلة في هيكل البرامج التي اقترحها مدير الجامعة على مجلس الجامعة أدخلت عنصراً آخر من التقلب . ولكنهم يوصون بأن تستخدم هذه الفترة الانتقالية لاختبار الاجراءات الجديدة للتخطيط والميزنة بحيث يمكن بدء الميزنة لفترة سنتين على أساس سليم في عام ١٩٨٤ .

٥٣ - ونظرا للتفسيرات التي من المنتظر أن تتم في الشهور القادمة ، لم يحلل الشكل الحالي للبرنامج والميزانية بتفصيل كبير هنا . ومع ذلك ، ربما تكون هناك فائدة في تذكر ان تاريخ تقديم الجامعة للميزانية كان تاريخاً مضطرباً . فكثيراً ما انتقدت الميزانية بسبب تفككها ، وحدث على امتداد السنوات عدد من الترددات والتغييرات من حيث الشكل .

٥٤ - ويعترف المفتشون بالجهود البناءة الأخيرة التي بذلت لتحسين طريقة عرض الميزانية بهدف توفير وصف شامل لطبيعة الجامعة وعملياتها . وكان هناك عرض منفصل لكل من الأجزاء الخمسة لعمليات مركز الجامعة : مجلس الجامعة ، ومكتب مدير الجامعة ، وشعبة التخطيط والتنمية ، وشعبة الخدمات الادارية والمشاركة ، وشعبة البرامج . ويبين الجدول أدناه مخصصات الميزانية لهذه المجالات الخمسة ولصندوق الطوارئ (في سنة ١٩٨١) خصصت أموال لأنشطة الطوارئ التي سيضطلع بها عند ما يوضع تحت تصرف الجامعة موارد لكل من البرامج الثلاثة بدلاً من صندوق منفصل للطوارئ) . وهذه الأموال تمثل نسبة اضافية قدرها ٢٠.٩ في المائة لبرنامج مكافحة الجوع في العالم ، و ٢٣.٦ في المائة لبرنامج التنمية البشرية والاجتماعية ، و ١٦ في المائة لبرنامج الموارد الطبيعية .

مقارنة المصاريف في الميزانية لسنة ١٩٨١ بالسنوات السابقة (١٠)

الوحدة : ١٠٠٠ دولار من
دولارات الولايات المتحدة

١٩٧٨		١٩٧٩		١٩٨٠		١٩٨١		-
النسبة	المبلغ المئوية	النسبة	المبلغ المئوية	النسبة	المبلغ المئوية	النسبة	المبلغ المئوية	
٧١	٦٤٩٤	٧٤	٧٨٤٩	٧٨	١٠٧٨٦	٧٩	١٢٣٤٠	شعبة البرامج
١٥	١٣٩٧	١٣	١٤٠٥	١١	١٥٦٠	١١	١٦٨٥	الخدمات الادارية
٤	٤٠٤	٥	٥١٥	٤	٥٥٦	٤	٦٠٠	التخطيط والتنمية
٥	٤١٢	٥	٤٩٠	٤	٥٧٩	٤	٦٧٥	مكتب مدير الجامعة
٣	٢٦٧	٣	٣٤٤	٢	٢٨٠	٢	٣٠٠	المجلس
٢	١٥٨			١	٧٠		-	صندوق الطوارئ
١٠٠	٩١٣٢	١٠٠	١٠٦٠٣	١٠٠	١٣٨٣١	١٠٠	١٥٦٠٠	-
	٥٧٣٩		٧٩٣٨		-		-	النفقات الفعلية

٥٥ - يبين الجدول أن شعبة البرامج تشكل ٧٩ في المائة من أموال جامعة الأمم المتحدة . فير أن هذا لا يعني أن ٧٩ في المائة من الأموال تنفق على البرامج . فالميزانية تعرض بحيث يظهر الانفاق على البرامج أكبر ما يمكن . وهكذا ، مثلا فان المصاريف المتصلة بالخدمات الأكاديمية ، وبشأن الاعلام (بما في ذلك مساهمة قدرها ٢٠٠٠٠٠ دولار لـ " ندوة التنمية ") ، ومشتريات المكتبة الخ . مقسمة فيما بين البرامج الثلاثة .

٥٦ - وأثناء السنوات الأخيرة حددت الأموال المتوفرة لكل برنامج من البرامج الثلاثة عن طريق طرح مصاريف الدعم الاداري ، ومكتب رئيس الجامعة ، والمجلس ، الخ ، من الدخل المقدرا الاجمالي ،

- ثم تقسيم المبلغ الناتج الى ثلاثة أجزاء متساوية تقريبا . ومن الصعب الدفاع عن هذا التخصيص العرضي ولكن ليس هناك فيما يبدو من نظام أفضل : فضمن الحد الأدنى للأموال المتوفرة لتطوير البرامج الموافقة عليها من الصعب اعتبار وجود افراط في تخصيص ٢ الى ٣ مليون دولار لكل برنامج .
- ٥٧ - ويفهم المفتشون أن هذا الاجراء على وشك تغييره تغييرا جذريا : فوجود ثلاثة برامج مستقلة ومتكاملة أمر سينتهي . واستحداث صندوق احتياطي عام سيسمح بتمويل أنشطة جديدة تتواءم عليها الجامعة لسنة ١٩٨٢ وما بعد ١٥ . وهذا سيمكّن الجامعة من تعديل برامجها والدخول في مجالات جديدة اقترحها رئيس الجامعة وأيدتها اللجنة الاستشارية للبرامج والمجلس .
- ٥٨ - وان انشاء صندوق احتياطي عام سيسمح بأن يكون هناك درجة من المنافسة بين البرامج على موارد الجامعة الشحيحة نسبيا . والهدف أن ينتج عن هذا الاجراء برامج تتمتع بصيغة أفضل ونوعية أعلى . والمواقع ان اختيار الأنشطة سيتم على أساس اجراء تقييم للاقتراحات المنافسة للمشاريع .
- ٥٩ - ويؤيد المفتشون هذا التحول في فلسفة جامعة الأمم المتحدة في وضع البرامج والميزانية . وهم يقدرون على نحو خاص رغبة رئيس الجامعة في توسيع مجال أنشطة الجامعة وان الاختيارات ستتم على أساس نوعية الصياغة . ولكنهم يحذرون من التجزئة المفرطة لأنشطة البرامج .
- ٦٠ - ويبدو المفتشون كذلك الى مراقبة الميزانية مراقبة أدق . فأحد المجالات التي تحتاج الى ضبط هو السفر الرسمي . وهناك لجنة لاستعراض طلبات السفر ، ويبدو انه في سنة ١٩٨٢ سيكون الحد الأقصى لمخصصات السفر الرسمي هو المبلغ المعتمد لسنة (١٩٨١) ناقصا ٢٥ في المائة . وينبغي الاستمرار في بذل جهود في هذا الاتجاه .
- ٦١ - وهناك مجال آخر يعتقد المفتشون انه ينبغي التدقيق فيه بعناية وهو المنشورات الرسمية . والهدف هو ان تكون هناك منشورات أقل عددا ، واقل صقلا من حيث المظهر وأفضل من حيث المحتوى ، بهدف نشر ما أنجزته جامعة الأمم المتحدة من أبحاث بدلا من الترويج لجامعة الأمم المتحدة في اعيان الجمهور . ويذكر المفتشون انه ليس هناك من زيادة في مبلغ الميزانية المخصص للمنشورات في سنة ١٩٨٢ .

رابعاً - الوظائف والأنشطة

ألف - أهداف جامعة الأمم المتحدة وطابعها المتميز

٦٢ - ليس من العادى البتة وجود جامعة ولية بدون حرم جامعي أو طلاب . وقد أدت الطبيعة الهجينة لهذه الجامعة - ان هي جزئيا مؤسسة للبحث ، وجزئيا مؤسسة لتقديم المعونة ، وجزئيا كيان تابع للأمم المتحدة - الى تفسيرات متباينة بخصوص موجب وجودها . وعلاوة عن ذلك فان عدم بروز الجامعة بجلاء في المطور الأول ، وحالتها المالية ، لم يساعدا على بناء مؤسسة للبحث الاكاديمي تكون راسخة ومعترفا بها . والمفتشون على ثقة من أن جامعة الامم المتحدة ، بفضل الدعم العام من جانب الدول الاعضاء ، وبتوجيه المجلس والمدير ، وبفضل التراكم التدريجي لانجازات البحث القيمة ، ستبرز في آخر الأمر بوصفها محفلا فريدا يهدف الى تقريب الفجوات الفكرية بين بلدان الجنوب وبين الجنوب والشمال .

٦٣ - ان المهمة ، كما هي موجزة في قرار الجمعية العامة ٢٩٥١ (د - ٢٧) وفي الميثاق ، مهمة جسيمة : " مجموعة مؤسسات أكاديمية " (وليس منظمة حكومية دولية) " مندوحة في الأسس الجامعة العالمية " و " تتوفر على البحوث ، الموجهة نحو العمل ، في المشاكل العالمية الملحة المتعلقة ببقاء الجنس البشري وتطوره ورفاهه . . . " ، ونشر المعرفة بطرق " تقوى التفاعل الدينامي في مجتمع التعلم والبحث في العالم بأسره " وتساهم في " النمو المتواصل لمجتمعات اكايدمية وعلمية قوية في كل مكان ، ولا سيما في البلدان النامية " . ويجب أن يتم ذلك بواسطة هيكل جديد : " هيئة مركزية للبرمجة والتنسيق وشبكة للمراكز ولبرامج البحث والتدريب العالي تنشأ في البلدان المتقدمين النمو والبلدان النامية " . ويبدو بالتالي أن المقصد الرئيسي لجامعة الأمم المتحدة هو أن تكون حفازا يشجع ويحشد المواهب والطاقات لفراض البحث في اطار المجتمع الاكاديمي الدولي ، ويقدم المعونة في تدعيم هذه القدرة على البحث حيثما كانت ضعيفة حتى الآن .

٦٤ - وقد قال مدير الجامعة في تقريره الى المجلس عن أنشطة السنة ١٩٧٨-١٩٧٩ ان " الطابع المميز لجامعة الامم المتحدة يكمن في توليفة رعايتها وولايتها وأسلوب عملها ومحور اهتمامها . وهذه التوليفة تعطي الجامعة دورا محدد في مساعدة الامم المتحدة على تحقيق مقاصدها " (١١) . بيد أن معظم هذه الخصائص والظروف مشتركة بين الجامعة ومؤسسات أخرى . ويرى مجلس الجامعة ، بالرغم من تعبيره عن ثقته في النهج الاساسية التي تتبعها الجامعة ، بما في ذلك الارتباط والتعاون مع مؤسسات دولية أخرى وعلماء وجامعيين ، أن هناك حاجة لمواصلة النظر في حاله الجامعة لتأمين طابعها المتميز " عن طريق الجمع بين تحليل المشاكل ، ونشر المعرفة ، والتدريب ، واتخاذ تدابير فعالة على صعيد العوام " (١٢) .

(١١) وثيقة الجمعية العامة A/34/31 ، المرفق الرابع ، الفقرة ٩ .

(١٢) الوثيقة A/34/31 ، الفقرة ٩ . انظر ايضا وثائق الدورة ١٢ للمجلس (حزيران /

يونيه ١٩٧٩) ، الصفحات ١٩-٢٢ (النص الانكليزي) .

٦٥ - وفيما يتعلق بمفهوم ودور " الجامعة العالمية " أضاف تقرير الفريق المشترك السويدي - النرويجي عن جامعة الامم المتحدة بعض الاقتراحات ذات الصلة التي يرى المفتشون أنها جديرة بالنظر فيها فيما يتعلق بالموجب المنطقي لانشاء مؤسسة دولية من هذا النوع تقوم بتأدية " وظائف حفازة " للبلد ان النامية والبلدان الصناعية كذلك . وقد خالص هذا الفريق الى أن " جامعة الأمم المتحدة لن تتمكن ، على المدى البعيد ، من ايجاد أنصار أكاد يمين لها على نطاق عالمي ، الا بتحسين طابعها المتميز وجعل شرعيتها اكثر اقناعا ورفع مستوى زعامتها الفكرية . وبشكل ذلك بدوره شرطا ضروريا لتمكينها من أداء وظائفها الحفازة والعلمية " (الصفحة (٣) . ويؤيد المفتشون هذا البيان .

٦٦ - وتبدو جامعة الامم المتحدة للبعض ، من بعض الوجوه ، كما لو انها مؤسسة بدون موجب . ويبدو وفي الواقع أن العديد من الحجج التي يراى بها اثبات الطابع المتميز للجامعة ، انما تعكس في الواقع حاجة ملحة الى تبرير وجودها في حد ذاته أو الى السعي للحصول على قبول خدماتها الاكاديمية ودورها . بيد ان معظم وجهات النظر هذه تنتقص من أهمية السمة المبتكرة والفريدة لجامعة الامم المتحدة : ألا وهي أن خدمات الجامعة ، بوصفها مؤسسة داخلية في منظومة الامم المتحدة ، تقدم ، أو ينبغي أن تقدم ، على نحو جماعي ، بواسطة مجموعة متكاملة من المؤسسات الاكاديمية المنتمية ، بمساعدة وتوجيه جهاز للتنسيق (مركز جامعة الامم المتحدة) .

٦٧ - ان حرص الجامعة على أن يكون لها طابع متميز مسألة هامة . وقد كان المفتشون مرتاحين لملاحظة أن المجلس والمدير مستمران في تحليل هذه المسألة من الزاويتين المؤسسية والعملية لزيادة تحديد دور الجامعة وخطتها عملها . بيد أن طابع المؤسسة وخاصيتها لا يمكن انشاؤها بقرار : والأكثر احتمالاً هو أنهما سينشآن على مر السنين من خلال عملية تراكمية يتمثل عنصرها المكون الرئيسي في النتائج الملموسة لأنشطة البحث والتدريب العالي .

٦٨ - ان المفتشين حريصون على أن يكون لجامعة الامم المتحدة دور هام تؤدى به . وهم يرون أن خاصيتها تقوم أساساً على العناصر التالية :

(أ) طابعها الدولي ، أى أنها مؤسسة تحتضن مجتمعا عالميا يتألف من المؤسسات الأكاديمية المنتسبة لها ؛

(ب) نهجها المستقل ، أى استعدادها وقد رتبها على معالجة القضايا المثيرة للخلاف والتي لا يمكن ، لأسباب سياسية ، أن تتصدى لها مؤسسات البحث الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة (أو خارجها) ؛

(ج) قد رتبها على تحقيق نتائج ذات طابع جديد ، أى أن جامعة الامم المتحدة يجب ألا تكرر القيام بما يقوم به غيرها ، أو أن تمول الأنشطة التي لا بد أن تضطلع بها ، على أية حال ، المؤسسات المستفيدة ؛ ويعني ذلك أن جامعة الامم المتحدة ينبغي أن تستغل مكانتها الدولية

الفريدة لاجراء البحوث ، واقتراح الحلول ، ونشر النتائج في المجالات ذات الأهمية العالمية ،
والخاصة ، حيثما يتسنى لها تقديم مساهمة ملموسة وذات طابع جديد ؛

(د) لا مركزية اسلوب عملها ، أى أن الأنشطة الموضوعية في برنامجها يجب أن تنفذ ،
بصورة رئيسية ، في الميدان وأن يتولاها باحثوها والمؤسسات المنتسبة اليها والمندمجة فيها ؛ وأن
تكون الأنشطة الموضوعية المباشرة محدودة على مستوى المقر . ولا يمكن تحديد دور الجامعة الخاص
بطابع غريد يقود الى القيام بنشاط جديد خاص ، بل هو يتحدد أساسا بالتعاون والدور القيادي
ازاء المجتمع الأكاديمي العالمي الذي من المفروض أن تكونه جامعة الامم المتحدة لأفراض النهوض
بولايتها .

باء - أسلوب العمل - مفهوم الشبكة

٦٩ - لا شك أن حجم العمل الذي أنجزته جامعة الامم المتحدة خلال سنواتها الست الأولى يدعو
الى الاعجاب . ويسجل المفتشون ، مع الارتياح ، تقديرهم للجهد القيمة المبذولة في هذه الفترة
الأولية الصعبة في اقامة مثل هذه المؤسسة المعقدة على أساس تستطيع منه أداء وظائفها والشروع في
تقديم مساهمتها الى المجتمع الدولي بوصفها أداة فكرية لمنالومة الأمم المتحدة . وكما ذكر آنفا ،
فإن المفتشين لا يعمتزمون البتة مناقشة الأنشطة الموضوعية للجامعة بكثير من التفصيل . وتتناول
التعليقات الواردة في الفقرات التالية ، بصورة رئيسية ، المسائل المتصلة بشبكة جامعة الامم المتحدة
واطار عملها .

٧٠ - لقد تحدد ، وفقا لما قرره مؤسسو الجامعة وللصكوك القانونية التي نتجت عن أعمالهم ، أن
تعمل الجامعة " بواسطة هيئة مركزية للبرمجة والتنسيق وشبكة من مراكز وبرامج البحث والتدريب
العالمي ، تنشأ في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية " . وتسبب هذا الحكم الذي يتضمنه
الميثاق في تفسيرات متباينة للطبيعة - المؤسسية والتشغيلية - للعلاقة بين مركز الجامعة و وحدات
البحث والمؤسسات . وبصورة أساسية ، يتصور البعض أن جامعة الامم المتحدة يمكن أن تصبح " كيانا
كليا " تشكل في اطاره المؤسسات الأكاديمية والعلمية أجزاء مكونة طبيعياً للجامعة ، وتكون العلاقة
بين المركز وهذه المؤسسات علاقة اشتراك . ويشدد البعض الآخر ، بصورة أكثر اتساما بالطابع العملي ،
على الطبيعة التعاقدية لهذه العلاقة ، أى على تقديم الخدمات الى المركز على أساس مؤقتة غسي
العادة .

٧١ - لقد تبين ان الاشتغال بواسطة الشبكات ، ولو أنه يبدو جذابا على الصعيد الفكري ، عسير
جدا على صعيد الممارسة . وربما عُسر ذلك جزئيا أسباب عدم بروز دور مراكز البحث التابعة لجامعة
الأمم المتحدة عبر العالم ، أى الأسباب التي منعت هذه المراكز من الظهور كعناصر معتزلة بها في
" نشاط جامعة الامم المتحدة " . وقد تبين من أوجه عديدة أن استخدام المؤسسة المنتسبة انما هو
صيغة مطورة لعلاقة شبيهة ، في حالة المؤسسة الموجودة في الخارج ، بعلاقة هذه المؤسسة مع
الوكالات الدولية والأجنبية الأخرى التي تمول أنشطة معينة .

٧٢ - ويمكن أن يفهم الى حد ما أن تنظر المؤسسات المنتسبة الى علاقتها بمركز جامعة الأمم المتحدة بوصفها ، أساسا ، مصدر تمويل (لأنشطة تكون المؤسسات في بعض الحالات ستضطلع بها على أية حال) . وفي هذه الحالات يكون من الصعب على هذه المؤسسات أن تعتبر نفسها شريكة أو عناصر مكونة للجامعة . وعلاوة عن ذلك ، يبدو أن المركز ، ربما نتيجة لأوجه الفموض في الميثاق ، قد تصور تطوير مفهوم الشبكة بوصفه أساسا سبيلا لنموه الذاتي بصفته المركز الأكاديمي العالمي ، ولتدعيم هيكله الخاص ومشاريعه الموجهة توجيهها مركزيا ، ولتوسط نطاق عمله الى الميدان بواسطة وحدات للبحث وبرامج تتبعه هو .

٧٣ - ويعتقد المفتشون أن هذه المسألة ، اذا ما لم تسو ، يمكن أن تقود الى خلاف خطير كما من داخل كوكبة العناصر المكونة لجامعة الأمم المتحدة . وينبغي أن تعتبر المؤسسات المنتسبة عناصر مكونة لجامعة الأمم المتحدة ، التي أريد بها أن تعمل بوصفها محورا فكريا دوليا . والمفتشون يحثون المجلس على النظر في امكانية اصدار توجيهات متعلقة بتحديد السياسات بغية توضيح وتعزيز العلاقات بين المؤسسات المنتسبة والمركز . وينبغي ألا ينظر الى المؤسسات المنتسبة بوصفها مجرد مؤسسات تتلقى الدعم التقني أو المالي ، أو بوصفها أدوات لتنفيذ مشاريع البحث التي تجرى ادارتها من المركز . ويمكن أيضا أن تشدد هذه التوجيهات على طابع الأخذ والعطاء الذي تتسم به هذه العلاقة التي ليس من الضروري أن تكون فيها للأطراف المعنية نفس المصالح (مثلا ، نتائج البحث التي يمكن أن تبرز وجود جامعة الأمم المتحدة وأن تجعل المركز محل ثقة ؛ امكانية الاشتراك في عملية دولية للبحث والتعلم مع امكانية تكوين قدرات داخلية على البحث لدى المؤسسات المنتسبة) .

٧٤ - وينبغي في نهاية الأمر أن يحدد النظام الأساسي للجامعة طبيعة الترتيبات المؤسسية والتعاقدية وغيرها ، التي تحكم العلاقة بين المركز والمؤسسات المنتسبة والمؤسسات الأكاديمية الأخرى أو الأفراد ، وذلك بعد أن يقوم المجلس باتخاذ المقررات المتعلقة بالسياسات . وما من شك في أن فموض المعايير التشغيلية قد يضر ليس فقط بصورة جامعة الأمم المتحدة بل قد يضعف أيضا الأساس الذي يقوم عليه وجودها الايجابي في الميدان ، ويتسبب في تقليص بعض مصادره المدعومة المحتملة .

٧٥ - ويقوم المجلس ، بوصفه جهاز تقرير السياسات لجامعة الأمم المتحدة ، بالتشديد على نحو متزايد ، على العلاقة الأساسية مع المؤسسات المنتسبة ، وهي علاقة لم ينتقص من أهميتها أبداً أي من أعضاء المجلس . وقد تم ، عند مناقشة دور جامعة الأمم المتحدة ، تقديم وجهات نظر عديدة متعلقة بأنشطة الجامعة في تكوين قدرات داخلية على البحث ولاسيما في بلدان العالم الثالث ، وبخصوص استصواب أن تعتمد جامعة الأمم المتحدة في الجهود التي تبذلها على مؤسسات تكون تحت الرعاية الوطنية (بوصفها مراكز تنسيق) بدلا من الاعتماد على شخصيات ، وأن تستعين بهن المؤسسات بوصفها أدوات وصل مناسبة للأنشطة التعاونية التي تقوم بها . والمفتشون متراحون لتسجيل هذا التقدم ، ويدعون أن مركز جامعة الأمم المتحدة ينبغي أن يحدد الاختصاصات وأن يعرض على المؤسسات الوطنية نظرة شاملة بدلا من علاقة تعاقدية محدودة في مجال البحث التقني .

٧٦ - وفيما يتعلق بالمؤسسات المندمجة ، فقد ذكر المفتشون آنفاً (الفقرة ١١ أعلاه) أنها لا ينبغي أن تنشأ الا اذا كانت تخدم احتياجات طويلة الأجل ومحددة تحديد دقيقاً ، وأن تكاليفها الأساسية ينبغي أن تمول من موارد خارجة عن ميزانية جامعة الأمم المتحدة . وتوجد في الوقت الحاضر قيد الدراسة مسألة انشاء عدد من هذه المؤسسات ؛ ومنها مثلاً ، معهد للدراسات العليا تقرر أن يكون في طوكيو ؛ ومعهد للبحث في مجال السياسة الاقتصادية الدولية ، سيكون مقره ، على وجه الاحتمال ، في أوروبا ؛ ومعهد للبحث بخصوص نمو الطفل في المجتمعات الاسلامية . ويعتقد المفتشون أن معهد الدراسات العليا هو الذي ينبغي أن يمنح الأئويصة - اذا ما تسنى الحصول على التمويل المناسب - وذلك نظراً لقد رته الكامنة على أن يعطى مركز طوكيو وجوداً ملموساً وأن يسمح بإبرازه . ويمكن لوجود مركز رئيسي لتنسيق البحث في طوكيو ، وعلى وجه التفضيل في نفس المباني التي يوجد بها مركز جامعة الأمم المتحدة ، أن يخدم فرضين أساسيين : منح مركز الجامعة مزيداً من القوة الفكرية وزيادة الثقة فيه ، واقامة صلات وعلاقات عمل بين المجتمع الأكاديمي الياباني وجامعة الأمم المتحدة . ولهذا الأسباب ، يعتقد المفتشون أن انشاء معهد طوكيو في أقرب وقت مستطاع سيخدم عدة أغراض مفيدة . أما المعاهد المندمجة الأخرى فإن مبرراتها ينبغي أن تدرس بعناية قبل الدخول في أى التزام بشأنها .

جيم - تخطيط وبرمجة أنشطة جامعة الأمم المتحدة

(أ) المنهجية

٧٧ - ان مجال عمل الجامعة واسع للغاية . وهو يشمل دراسة أكثر المشاكل البشرية الحاحا على الصعيد العالمي ، والتي تشغل المجتمع الدولي . وولاية الجامعة شاملة في جوهرها ؛ الا أن موارد محدودة . ومن ثم فان المسؤولية الأساسية لمركز جامعة الأمم المتحدة هي القيام بالأسلوب الأكثر انتاجية ، باستخدام وتنسيق أنشطة نظام متكامل عالمي من المؤسسات الأكاديمية وقنوات التغذية العكسية ، بالاقتران مع ما تقوم به فعلا منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، ووضع وتنمية استجابة برنامجية متماسكة لتلك المشاكل من أجل الاسهام بالأفكار والاستراتيجيات اللازمة لايجاد حل عملي لها .

٧٨ - ولقد سر المفتشين أن يلاحظوا أن مركز جامعة الأمم المتحدة يدرك بصفة عامة الدور الذي يلزم انجازه والحاجة الى منهجية أساسية لازمة لاعداد الخطط من أجل الجامعة وادارة أنشطتها الأساسية . ويجب على جامعة الأمم المتحدة أن تولي عناية دقيقة لمسألة الكيفية التي يمكن أن يفضي بها البحث الى اتخاذ تدابير مفيدة في الميادين التي تعمل بها الجامعة ، وما هي أنجع ضرب البحث وطرق اجرائه .

٧٩ - وجامعة الأمم المتحدة ليست مؤسسة ذات وجهة تخصصية ولكنها ، أساسا ، مؤسسة موجهة نحو المشاكل . ويجب أن تتجه جهودها الأساسية نحو استحداث مفاهيم جديدة صالحة للتطبيق في حل المشاكل الملحة . ويجب أن تأخذ في الحسبان ، أساسا ، احتياجات ومشاكل منظومة الأمم المتحدة ، ليس فقط عن طريق تشجيع الدراسات بشأن المواضيع والبيادين التي لا تستطيع الأمانات أن تعمل فيها لأسباب سياسية أو غيرها ، بل وعن طريق العمل أيضا داخل اطار المنظومة كمؤسسة عالمية مهتمة بمشاكل وأهداف المجتمع الدولي . ورغم ذلك ، ففي غياب سياسة واضحة للبرمجة ، تخاطر جامعة الأمم المتحدة بالتوسع في استخدام مواردها الى حد تفقد فيه فعاليتها بدلا من تركيز أنشطتها في المجالات الموضوعية التي تستطيع أن تقدم فيها مساهمة أصلية . ويرى المفتشون أنه ربما يكون مفيدا للمجلس ، تسهيلا لاعداد برنامج العمل العريض لجامعة الأمم المتحدة ، أن يحدد ، في بيان رسمي للسياسة ، ما يلي :

- ١ ' المجالات الأساسية للمواضيع الجوهرية التي يجب على الجامعة أن تعمل بشأنها ؛
- ٢ ' الأنشطة والمجالات الأخرى الأقل أولوية التي يمكن أن يظطلع فيها بالبحث عند توفر موارد مالية اضافية .

(ب) المناهج

٨٠ - ان برامج جامعة الأمم المتحدة ، تحت تأثير الدفعة الجديدة للمدير الجديد ، تشهد حاليا تغييرا جذريا . ويجرى تغيير الهيكل الأصلي ندى البرامج الثلاثة (الجوع في العالم ، والتنمية

البشرية والاجتماعية ، واستخدام الموارد الطبيعية وإدارتها) ، لأنه أصبح من الواضح بصورة متزايدة أنه لم يعد ملائماً لتحقيق أهداف الجامعة الطويلة الأجل . وهذا الهيكل الجامد نوعاً ، والمقسم إلى أجزاء مستقلة ، يتحول الآن إلى تنظيم للعمل أكثر مرونة واستجابة . وتقوم الجامعة ببناء هذه الأنشطة المقبلة على أساس البرامج الموجودة والعلاقات المؤسسية التي أنشئت خلال السنوات الخمس الأخيرة . ويرى المدير أن الأهداف والوظائف التي تتفق مع الطبيعة المتميزة لجامعة الأمم المتحدة هي ما يلي :

” . . . خدمة الاحتياجات الفكرية للبشر ككل وبالتحديد لمنظومة الأمم المتحدة ؛ وتناول الجوانب الخلاقية بالنسبة للسلم والبقاء والتخفيف ؛ وبناء معارف وآفاق مستقبلية شاملة ذات صلة ؛ والمساعدة في تفهم التخفيف الاجتماعي ؛ وخدمة أهداف التحول الاجتماعي وإقامة نظام دولي جديد ؛ وتناول مشاكل التنمية وخاصة بالنسبة للبلدان الأقل نمواً وأعضاء المجتمع الأشد حرماناً ؛ وتناول مشاكل البلدان المصنعة ؛ وتطوير قاعدة المعارف العالمية التي تستند إليها الأحكام الأخلاقية ؛ وتقديم التدريب والتعليم والنشر ؛ وغير ذلك ” (١٣) .

٨١ - ولقد أيدت اللجنة المخصصة لموضوع التخطيط هذا النهج أخيراً واقترحت على المجلس مكان تحديد بعض الموضوعات والاهتمامات الأساسية والمجالات ذات الأولوية للفترة ١٩٨٢-١٩٨٧ ، وذلك وفقاً للميثاق . ولقد تمت الموافقة على الموضوعات الآتية التي اقترحها مدير الجامعة ، وإن كانت تتطلب المزيد من التحسين :

- (أ) السلم والأمن وتسوية المنازعات والتحول العالمي ؛
- (ب) الاقتصاد العالمي ؛
- (ج) الجوع والفقر والموارد والبيئة ؛
- (د) التنمية البشرية والاجتماعية وتعايش الشعوب والثقافات والنظم الاجتماعية ؛
- (هـ) العلم والتكنولوجيا وآثارهما الاجتماعية والأخلاقية .

٨٢ - ويوافق المفتشون بصفة عامة على هذا النهج . ورغم ذلك ، فإنهم يضيفون أن المسألة هنا لا تتمثل في ماذا يجب أن تفعله جامعة الأمم المتحدة ولكن أيضا كيف يجب عليها أن تفعله ، أي تحويل القضايا الرئيسية للمجتمع الدولي إلى برامج ومشاريع عملية ومحددة . ويرى المفتشون أن هذا المجال لم يترك اهتماماً كافياً ، وأنه يجب على جامعة الأمم المتحدة أن تأخذ في اعتبارها ما تقوم به المنظمات الدولية الأخرى في هذه الميادين .

(١٣) تقرير اللجنة المخصصة لموضوع التخطيط المقدم إلى مجلس الجامعة ، الوثيقة UNU/C/17/L.4 المؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٨١ ، الفقرة ١٠ .

(ج) الحاجة الى خطة متوسطة الأجل

٨٣ - ولاحظ المفتشون أن كلا من المجلس ومركز جامعة الأمم المتحدة يبدو موافقا على الحاجة الى تنمية اطار تخطيطي يمتد فيما وراء التخطيط لكل سنة على حد ، نبي فير فعالية الى حد ما ، الذي اتسمت به السنوات الست الأولى من وجود الجامعة . على أن نظرية البرمجة التي تتبعها جامعة الأمم المتحدة ما زالت تبدي وفي مرحلة التكوين . وبصفة خاصة ، هناك قدر من عدم اليقين بشأن ما اذا كانت جامعة الأمم المتحدة بحاجة الى منظور متوسط الأجل أو خطة متوسطة الأجل . ويبدو أن اللجنة المخصصة لموضوع التخطيط تؤيد النهج الأول (١٤) . ويريد المفتشون أن التخطيط لأنشطة أية مؤسسة بحثية يجب أن يسمح بمرونة أكبر من تلك المتبعة في العمليات المماثلة في المنظمات الحكومية الدولية . ورغم ذلك ، فانهم يفضلون الأخذ بخطة متوسطة الأجل لمدة ست سنوات ، يمكن وضعها على أساس دوار ، أي برمجة أدق للأنشطة لمدة أول سنتين أو ثلاث سنوات ثم اطار أوسع للسنوات التالية .

٨٤ - ويرى المفتشون أن وضع خطة متوسطة الأجل ينطوي على المميزات التالية :

(أ) من شأن الخطة اعداد احساس شامل بالاتجاه والتماسك لأنشطة جامعة الأمم المتحدة وتسهيل ترجمة السياسة الى برامج ؛

(ب) من شأنها تقديم اطار مناسب لتعريف الأولويات بين البرامج ولتحديد أهداف ونواتج وثيقة محددة المدة فيما يتعلق ببرامج ومشاريع جامعة الأمم المتحدة ؛

(ج) من شأنها تقديم اطار لتنسيق أنشطة المؤسسات المترابطة والمؤسسات الأخرى مبني على خطوط واضحة للمسؤولية ؛

(د) من شأنها أيضا أن تسهل التنسيق بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وبين الأوساط الأكاديمية العالمية ، وأن تقلل مخاطر الازدواج بينها الى أقصى حد ؛

(هـ) من شأن عملية التخطيط المتوسطة الأجل نفسها تعزيز احساس المركز بالمنظور والاستجابة ازاء " المشاكل العالمية الملحة " ، وتقوية وظيفته التنظيمية والتنسيقية ؛

(و) ان تحسين التخطيط وتوضيح الأهداف شرط لا غنى عنه لتقييم برامج أبحاث الجامعة ؛

(ز) وأخيرا ، ان نشر خطة جامعة الأمم المتحدة المتوسطة الأجل قد يزيد وضوحا ويرسي أصالة مساهمتها .

(١٤) المرجع نفسه ، الفقرة ٢٣ .

(د) فعالية البرنامج

٨٥ - من الصعب تقييم أثر أنشطة جامعة الأمم المتحدة كمؤسسة بحثية وتدريبية . ومن المتعذر صياغة نتائج موضوعية تتعلق بمؤسسة لا يمكن في معظم الأحوال قياس نواتجها بدقة كما أن آثار هذه النواتج في المدى القصير لا تذكر ، وقد تبني هذه النتائج أساسا على تقديرات ذاتية . وهناك قلة من المؤشرات الثابتة والسريعة التي يمكن استخدامها (مثل الدولارات التي أنفقت على الأبحاث أو على الكتب المنشورة) . ويمكن استخدام المشاركة والتعاون مع المؤسسات الأخرى ومستوى الدعم الذي يتم الحصول عليه من الاشتراكات الطوعية كمؤشرات لتقدير أداء الجامعة الشامل ؛ ويجب البحث عن مؤشرات أخرى ، أكثر دقة ، في المستقبل .

٨٦ - وإذا أخذنا في الاعتبار طبيعة الأنشطة الموضوعية لجامعة الأمم المتحدة ، فإن انطباع المفتشين هو أن الجامعة تفي بالعرض منها ، رغم عدم الاسهام الكافي من الأوساط الأكاديمية على الصعيد العالمي . ويمكن القول بأن جامعة الأمم المتحدة لا تفي بأهدافها الطموحة ومقاصدها الواسعة المدى ، ولكن بيد وعلى وجه الاجمال أن مواردها تنفق في أنشطة مفيدة ومنتجة بصفة عامة ، مع استثناءات قليلة .

٨٧ - ويوصي المفتشون بأن تصدر لجنة المركز بانتظام ، بمعدل مرة أو مرتين كل سنة ، وكجزء من وظيفتها المستمرة في التقييم (انظر الفقرات ٢٩-٣٠) ، تقارير تقييم على مستوى عال أو دراسات قطاعية يعدها خبراء استشاريون مستقلون لتقييم كل من البرامج والعمليات الادارية (مثل سياسات النشر) الخاصة بجامعة الأمم المتحدة . ويمكن أن توجه هذه التقارير بصفة خاصة الى تقييم الدور الحفّاز الذي تؤديه جامعة الأمم المتحدة في ميادين محددة . ومن المفيد أن نتحقق على سبيل المثال ، مما إذا كانت جامعة الأمم المتحدة تساعد البلدان النامية ، بأى وسيلة ، في بناء قدراتها البحثية المحلية ، ومما إذا كانت برامج أبحاث جامعة الأمم المتحدة ، رغم تأييدها المعلن للاحتياجات البحثية لدى البلدان النامية ، مازالت تعكس في الواقع هيمنة الأنماط الأكاديمية الغربية أو الشمالية .

(هـ) التدريب والمنح الدراسية

٨٨ - أبدت آراء متعارضة حول استصواب اشتراك جامعة الأمم المتحدة بصورة مباشرة في الأنشطة التدريبية ، وخاصة الأنشطة التي يقوم بها المركز والتي تتم داخله . كما أنه بيد وأنه لا يوجد تعريف واضح لسياسة جامعة الأمم المتحدة في هذا المجال . وان تحويل الاهتمام من البحث الى التدريب قد يفسر بأنه علامة على أن جامعة الأمم المتحدة لم تنجح تماما في اثبات أنها مؤسسة بحثية . ويعتقد المفتشون أنه يجدر بجامعة الأمم المتحدة ألا تفرط في الطموح في ناحية التدريب ، وأنه يجدر بمركز جامعة الأمم المتحدة دعم تنمية منهجيات التدريس وتعزيز المؤسسات ، ولا سيما في البلدان النامية ، التي يمكن لها الاضطلاع بالجزء الأكبر من التدريب .

.../...

٨٩ - ويود المفتشون أن يؤكدوا ، رغم ذلك أن برنامج الزمالات الدراسية الخاص بجامعة الأمم المتحدة يحتاج الى تعزيز . وهذه المنح الدراسية تقدم الى الطلبة الخريجين وصغار المدرسين والباحثين بالإضافة الى الموظفين الحكوميين من البلدان النامية . وتجرى عملية الاختيار بعناية ، وان كان يحتمل أن يكون هناك نقص في التغطية الجغرافية . ويراعى في عملية الاختيار المساهمات المحتملة في برامج الأبحاث التي أقرت فضلا عن الاحتياجات الأكاديمية في بلدان الحاصلين على الزمالات .

٩٠ - ولقد أجريت استعراضات لفعالية الزمالات الدراسية ، وظهر منها أن النتائج مرضية . والواقع أن تنسيق هذه الجهود مع الأنشطة البحثية لجامعة الأمم المتحدة ، وتجنب عمليات الانقسام الوظيفي غير الواقعي كان مفيدا وناجحا جدا . ويوصى بتكريس مزيد من الموارد للزمالات على الرغم من أن عددها السنوي يتزايد بانتظام . ولكي تتمكن جامعة الأمم المتحدة من الحاق عدد أكبر من الزملاء بالدراسات التي تتناول مسائل التعاون التقني والتنمية ، يؤيد المفتشون اقتراحات المدير العام لليونسكو التي تنادي بأن تستفيد جامعة الأمم المتحدة ، بأكثر قدر ممكن ، من أحكام المادة التاسعة - ٢ من الميثاق ، وأن تستغل موارد الزمالات المقدمة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة .

(و) سياسة نشر المعلومات

٩١ - يجري الاضطلاع بهذا النشاط حاليا من جانب مركز جامعة الأمم المتحدة عن طريق (١) قسم " الخدمات الأكاديمية " المسؤول عن نشر الكتب وورقات العمل ، و (٢) قسم " خدمات المعلومات " الذي يضطلع بمسؤولية زيادة " الادراك والتفهم على صعيد العالم للجامعة فيما بين من يتولون تشكيل الآراء وتقرير السياسات . . . من أجل كسب دعمهم " (١٥) .

٩٢ - والهدف الذي ينص عليه الميثاق في هذا الخصوص هو أن تعمل الجامعة على " نشر المعرفة المكتسبة في أنشطتها ، في الأمم المتحدة ووكالاتها وبين الباحثين والجمهور لزيادة التفاهل الدينامي في مجتمع الدرس والبحث في العالم كله " . (المادة الأولى - ٤) .

٩٣ - ومن المقلق الى حد ما أن يلاحظ أن جامعة الأمم المتحدة ، بعد عدة سنوات من الجهود الاعلامية القوية والمكلفة (١٦) الموجهة نحو الأوساط الأكاديمية والجمهور ككل ، لم تحقق سوى القليل على صعيد ترسيخ صورتها ورؤيتها . ومما لا شك فيه أن الافتقار الى الانجازات العلمية والى عوامل الثقة في المؤسسة (مما سبقت الاشارة اليه) والحجم العالمي النطاق للمهمة الاعلامية هما من العوامل المساهمة في ذلك . ويانتظار حدوث تدفق للنتائج العلمية - التي ينبغي أن يركز

(١٥) تقرير مدير الجامعة الى المجلس عن الفترة ١٩٧٩-١٩٨٠ ، الوثيقة A/35/31 ،

صفحة ٧٨ من النص العربي .

(١٦) نحو ٨٩ في المائة من اجمالي الميزانية في عام ١٩٧٩ ؛ وقد خفضت هذه النسبة

الى ٦٦ في المائة في عام ١٩٨١ .

عليها العمل الاعلامي - يجب على الجامعة أن تحرص على أن يكون عملها الاعلامي المؤسسي والأكثر عمومية موجهها نحو مجموعات محددة من المتلقين وأن يتم بعناية تقييم الأنشطة الأكثر كلفة لتحدد مدى فعالية كلفتها . وتعتبر " الرسالة الاخبارية " التي تصدر عن قسم " الخدمات الاعلامية " من أكثر منشورات جامعة الأمم المتحدة فائدة . وباستثناء ذلك ، يوصي المفتشون بأن تخفض الأنشطة الاعلامية ذات الطبيعة العامة الى الحد الأدنى وأن تبني على أساس المبدأ الذي يقضي بأن الجامعة ينبغي أن تصرف بانجازاتها العلمية الخاصة بها .

٩٤ - ولقد تم تنفيذ قسم " الخدمات الأكاديمية " ليكون بمثابة مركز للمعلومات الأكاديمية والعلمية ، بما في ذلك نظام استرجاع للمعلومات يجرى تطويره بالاشتراك مع المشاريع الاعلامية الدولية القائمة ولا سيما مشاريع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة . ويرى المفتشون أن تطوير هذه الخدمات الى مصرف لبيانات الحاسبة الألكترونية بشأن أنشطة البحث التي يضطلع بها سواء برعاية جامعة الأمم المتحدة أو بدون رعايتها ، وفي مناهضة الأمم المتحدة ، ينبغي أن يدرس وينفذ تدريجياً . وذلك يمكن أن توفر لوسائل البحث المهمة بالموضوع بيانات أساسية عن أنشطة البحث التي تضطلع بها هيئات مثل معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ومعهد الأمم المتحدة لبحوث الدفاع الاجتماعي ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومعهد الدراسات العمالية ، الخ . ويمكن فيما بعد تطوير مصرف البيانات هذا ليشمل معلومات عن البحوث التي تضطلع بها في مجالات مختارة مؤسسات تكون موضع الاهتمام المحتمل لجامعة الأمم المتحدة ولا سيما في البلدان النامية .

٩٥ - هذا وان حجم الكتب وورقات العمل المنشورة تحت رعاية جامعة الأمم المتحدة هو نتيجة طبيعية راعية للعمل المنجز عن طريق برامج البحث . الا أنه لكي تستطيع جامعة الأمم المتحدة أن تولد أثراً أكبر يزيد التبادل والتفاعل على نطاق عالمي ، عليها أن تعالج مسألتين : زيادة أصالة ونوعية المواد المطبوعة وتحسين التوزيع الفعلي لهذه المواد .

٩٦ - صحيح أن جامعة الأمم المتحدة تؤدي جزءاً لا بأس به من وظيفة نشر المعلومات عن طريق برامج البحث نفسها وفي اجتماعاتها العلمية وحلقاتها التدريبية وحلقاتها الدراسية ، الا أن النشر هو أفضل سبيل للوصول الى جمهور القراء على نطاق العالم اذا أمكن توزيع المواد بصورة فعالة وبكلفة معقولة . ويعتقد المفتشون أن هذا النوع من الجهد ، لكي يكون فعالاً بحق ، ينبغي أن ييذل بصورة مشتركة مع المؤسسات المشاركة عن طريق المجتمع الأكاديمي ومع مؤسسات منظمة الأمم المتحدة بما فيها المراكز الاقليمية للتدريب والبحث . وينبغي للمنشورات أن تعكس في الواقع تفكير مجتمع الجامعة بأسره . ويمكن لفعالية هذا النشاط الذي تضطلع به جامعة الأمم المتحدة أن تعزز أكثر عن طريق مشاركة المؤسسات المنتسبة على المستوى القومي .

٩٧ - لقد تراكت لدى مركز جامعة الأمم المتحدة خبرة فنية في نشر المعلومات وهو الآن في وضع يمكنه من تقييم النتائج التي تم التوصل اليها حتى الآن وتبسيط وتنظيم هذا النشاط الهام .

دال - العلاقات

٩٨ - ان العلاقات المؤسسية وعلاقات العمل مع المؤسسات الأكاديمية والعلمية ومع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة هي علاقات أساسية بالنسبة لجامعة الأمم المتحدة . والواقع أن انشاء وتشغيل الجامعة ما كان ليتسنى لولم تكن هذه العلاقات قائمة ومنظمة . ولقد سبق للمفتشين أن بحثوا العلاقات مع المؤسسات المنتسبة والمؤسسات المندمجة في الفقرات من ٦٩ الى ٧٦ من هذا الجزء من تقريرهم . والفقرات التالية مخصصة لبحث العلاقات مع منظومة الأمم المتحدة ولبعض الملاحظات الختامية بشأن مفهوم الشبكة .

(أ) العمل مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

٩٩ - فحص المفتشون طبيعة العلاقة المؤسسية القائمة بين جامعة الأمم المتحدة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، وتبين لهم أن الآراء في هذا الخصوص تؤكد اما على الاستقلال الذاتي والحرية الأكاديمية لجامعة الأمم المتحدة على نحو مفرط أحيانا مع ما في ذلك من خطر تحول الجامعة الى برج عاجي ضمن المنظومة ، أو على أن الجامعة هي جزء من عائلة الأمم المتحدة ومن ثم فإن برامجها وأنشأتها ينبغي أن " تنسق " من جانب منظومة الأمم المتحدة مع ما في ذلك من خطر مقابل يتمثل في أن تصبح الجامعة مجرد قطعة أخرى من البيروقراطية الدولية . ويرى المفتشون أنه ينبغي لجامعة الأمم المتحدة ، أن تكون مستعدة لاجراء تحليلات نقدية ومستقلة للقضايا التي تهم منظومة الأمم المتحدة . وينبغي ألا تتردد الجامعة في القيام ، بما تتمتع به من حرية عمل يكفلها نظامها الأساسي ، بمعالجة القضايا السياسية والاقتصادية التي قد لا تكون " ناضجة " للبحث في محافل الأمم المتحدة أو القضايا التي لا تستطیع الأمانات مواجهتها بعد لأسباب سياسية . ويتميز آخر ، ينبغي لجامعة الأمم المتحدة أن تحاول استكشاف مجالات ومواضيع جديدة من المحتمل أن تصبح ذات أهمية حاسمة بالنسبة للأمم المتحدة في العقود القادمة .

١٠٠ - هذا وان عمليات تبادل المعلومات ونشر المعرفة الى الأمم المتحدة ووكالاتها ، وجهود البحث المشتركة هي الأسلوب الذي لا غنى عنه لجامعة الأمم المتحدة في أداء هذا الدور الهام . ويوافق المفتشون على التوصيات الواردة في تقرير دافيدسن - دايل في هذا الخصوص . (١٧)

(١٧) الوثيقة A/34/654 ، الفقرات ٤٢-٤٧ . ويؤيد المفتشون على وجه الخصوص البيان التالي (الفقرة ٤٣) من هذا التقرير :

" . . . من المطلوب أن يكون ثمة قدر أكبر من التنسيق الأكثر منهجية مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ، ولا سيما اليونسكو ، وذلك في جميع مراحل العمل وهي تخطيط البرامج واعدادها وتنفيذها ومتابعتها . وينبغي القيام بذلك لضمان عدم حدوث ازدواج لا لزوم له وتنفيذ العمل التكميلي بشأن " المشاكل العالمية الملحة لبقاء الجنس البشري وتنميته ورفاهته " وهي أمور تحظى باهتمام الأمم المتحدة ووكالاتها (A/9149/Add.2 ، المرفق ، يتبع)

١٠١ - وهذا النهج سليم بالنسبة لعلاقات جامعة الأمم المتحدة مع جميع المؤسسات والوكالات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة ولكنه يصلح بصفة خاصة للعلاقات مع المعاهد والمراكز المهمة بأنشطة التدريب أو البحث على الصعيد بين العالمي والاقليمي . والمؤسسات التي لديها امكانية اقامة صلات أوسع مع جامعة الأمم المتحدة في هذا الخصوص هي جامعة السلم ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وبعض المراكز الاقليمية للتدريب والبحث التي تحظى بمساعدة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة . وهذه الصلات ينبغي أن تتألف من عملية ذات وجهتين ينبغي فيها لجامعة الأمم المتحدة أن تستهدف تزويد هذه المؤسسات بالمشورة والدعم الفكري اللذين قد تحتاج اليهما في مستويات عملها المحددة .

١٠٢ - لقد أنشئت جامعة السلم بموجب قرار الجمعية العامة ١١١ / ٣٤ و ٥٥ / ٣٥ بوصفها " جزءاً من نظام جامعة الأمم المتحدة " ، على أن ترتبط معها باتفاق متبادل يحدد طرق ووسائل التعاون والتنسيق . ولم يعتبر هذا المجال بعد ، ويعرب المفتشون عن الأمل في أن تستفيد المؤسسات بمبدأ الارتباط المحدد في القرارين السالف ذكرهما . وبالطبع فان أية أنشطة مقبله لجامعة الأمم المتحدة تندرج تحت موضوع " السلم الدولي ، والأمن ، والتحول العالمي " ينبغي أن تكون موضع تنسيق وثيق مع جامعة السلم .

١٠٣ - وفيما يتعلق بالتعاون والتنسيق بين جامعة الأمم المتحدة ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ، يسر المفتشين أن يلاحظوا رد الفعل الايجابي من جانب الأمين العام للأمم المتحدة بشأن التوصيات الواردة في تقرير سابق أعدته وحدة التفتيش المشتركة عن معهد الأمم المتحدة

(تابع الحاشية رقم ١٧)

الفقرة ٢ من المادة الأولى) . ويبدو من الممكن تماما ايجاد هذا التعاون المنهجي دون المساس باستقلال الجامعة الذي ينبغي بالطبع صيانته . وينبغي أن يكفل هذا التعاون ، كما يحدث فيما بين الهيئات المستقلة ، ما يلي :

(أ) اختيار المواضيع والمشاريع ذات الأهمية الحقيقية والتي لا يضطلع بها في أماكن أخرى أو يمكن أن تضطلع بها على وجه أفضل جامعة الأمم المتحدة ؛

(ب) اطلاع جميع هذه الوكالات على نتائج أعمال جامعة الأمم المتحدة على نحو منهجي ومساعدة هذه النتائج على زيادة التعريف بالجامعة ؛

(ج) امكان الاضطلاع على نحو أكثر فعالية بالمتابعة العملية للأعمال التي من الممكن جدا أن تقع في اختصاص وكالات الأمم المتحدة ، وذلك تتسنى زيادة اظهار الطبيعة الملائمة لأعمال جامعة الأمم المتحدة وزيادة أثر هذه الأعمال ؛

(د) امكان الاضطلاع بالتعاون مع مراعاة أن جامعة الأمم المتحدة قادرة على تناول مجالات المشاكل وتحليلها من وجهات نظر مختلفة ، ولا سيما باتباع منهج متعدد التخصصات ومرن وعلمي وخال من القيود الحكومية الدولية التي لا لزوم لها ، الأمر الذي يمكنها دستورها من القيام به " .

للتدريب والبحث (١٨) ، ويشير فيه المفتشون الى الأخطار الكامنة للازدواجية الناتجة عن أوجه شبه كثيرة في برامج عمل المؤسسات . وربما كانت هناك حاجة الى مناقشة مشتركة ، خاصة ورسومية ، بين جامعة الأمم المتحدة والمعهد بشأن هذه المسألة ، بالتشاور مع سلطات الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو ، من أجل تنسيق الجهود وتوضيح المسؤوليات وتدعيم السمات المميزة لبرنامج كلتا المؤسسات .

١٠٤ - بل يمكن تنمية صلة فكرية أكثر خصبا ، وبرنامج مشترك أكبر حجما ، بين جامعة الأمم المتحدة ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية لصالح كلتا المؤسسات . ويشعر المفتشون بأنه ينبغي على جامعة الأمم المتحدة ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية أن ييدا ويدعما من أساس التعاون المتفق عليه بينهما في " مذكرة التفاهم " المؤرخة في ٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٩ ، وأن ينتهيا من اقامة برنامج للتكامل والعمل المشترك في هذه المجالات ، مع الحفاظ على خصائصهما المنفردة . ويرى المفتشون أن على جامعة الأمم المتحدة ، تحقيقا لولايتها ، مسؤولية الاستفادة قدر الامكان من منظمات البحوث القائمة بمنظومة الأمم المتحدة ، ولا سيما معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث . وهذا النشاط يمكن أن يتخذ صورة اتفاقات تعاقدية من الباطن ترافقها آليات مناسبة للتفاعل الفكري والدعم بين الأطراف المعنية .

١٠٥ - وفيما يتعلق بمراكز التدريب والبحث الإقليمية ، يمكن لجامعة الأمم المتحدة أن تقوم بدورها قيمته كجهاز دعم فكري لهذه المراكز داخل منظومة الأمم المتحدة . وتمارس مراكز كثيرة منها العمل في مجالات للمعرفة تتطلب تنقيحا علميا مستمرا ، على الأقل من وجهة النظر المنهجية . وبعض هذه المجالات لم يتم تعريفها التعريف السليم بعد ، وبالتالي لا تزال ، من حيث الأغراض العملية ، في حاجة الى تحليل نقدي لمبادئها الأساسية (١٩) .

١٠٦ - وقد سرّ المفتشين أن يلاحظوا أن صلات عمل جامعة الأمم المتحدة مع الوكالات المتخصصة في تحسن ، ليس فقط على أساس مذكرات التفاهم الحالية التي تضع اجراءات التعاون وتحدد مجالات العمل للأنشطة المشتركة ، بل ونتيجة أيضا لخبرتها المتبادلة وتبادل الآراء لضمان التنسيق . وكانت منظمة اليونسكو نشطة بوجه خاص في هذا الصدد .

١٠٧ - وينبغي تطبيق النهج البناء نفسه على الحالات الكثيرة التي يمكن دعوة جامعة الأمم المتحدة فيها الى التعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة عن طريق تنظيم دورات تدريبية وبرامج دراسية عليا ، وأنشطة بحثية ، وحلقات دراسية ، وحلقات تدريبية . الخ ، وهي أنشطة ينبغي اعدادها واجراءها على أساس الأخذ بنظرة عالمية الطابع ومراعاة المبادئ والسياسات الأساسية التي يوافق المجتمع الدولي على أن تنتهجها منظومة الأمم المتحدة ككل . وفي هذا الصدد ينبغي ،

(١٨) JIU/REP/79/18 .

(١٩) انظر تقارير وحدة التفتيش المشتركة ٩/٧٩ و ١٣/٧٩ و ١٠/٨٠ .

عند الاقتضاء ، زيادة استكشاف امكانية أن تصبح جامعة الأمم المتحدة أداة منفذة لمشاريع البحث والتدريب العالمية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي . بل ربما اجتذب هذا التعاون تمويلا تبعيا وضمن تأييد الأوساط الأكاديمية على نطاق العالم .

(ب) التنسيق مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية الأخرى

١٠٨- يؤمن المفتشون بأنه ينبغي على الجامعة أن تبقى على اتصال وتعاون مستمرين مع المؤسسات الأكاديمية والعلمية الأخرى التي لا تشكل جزءا من نظامها ، لاسيما وأن الميثاق يشترط هدفا رئيسيا لبرامج البحث والتدريب هو " النمو المتواصل لمجتمعات أكاديمية وعلمية قوية في كل مكان ، ولاسيما في البلدان النامية " (الفقرة ٦ من المادة الأولى) . وهذا أمر مهم نظرا لأن التنمية والتقدم الاجتماعي والأمن تشكل معا عملية ديناميكية متعددة الأبعاد حيث توجد للجوانب المختلفة والصلات المتبادلة أهمية كبيرة ولا يمكن تجاهلها . وفي هذا الصدد ، سر المفتشين أن يلاحظوا الجهود المستمرة التي تبذلها جامعة الأمم المتحدة ، منذ الموافقة على اتفاقها مع الرابطة الدولية للجامعات في ١٩٧٦ ، لتوسيع وتدعيم اتصالاتها مع العالم الأكاديمي والاستفادة أيضا من الخدمات الاستشارية والاعلامية للمنظمات غير الحكومية ، مثل الرابطة الدولية للجامعات ، التي تعنى بالأنشطة التعليمية والعلمية العالية المستوى ، والتي تعترف بها الأمم المتحدة واليونسكو .

(ج) تشغيل الشبكة على نطاق العالم

١٠٩- أكدت وحدة التفتيش المشتركة في تقارير سابقة (٢٠) قيمة استراتيجية الشبكة بوصفها أسلوب عمل مؤثر لتعزيز وتسهيل التبادل والتنسيق ، ولتجنب الازدواجية وتشجيع التعاون في الجهود والعمل ، قبل كل شيء على زيادة الأثر المحتمل والتماسك وإيجابية الهدف لدى مختلف مؤسسات البحث والتدريب داخل منظومة الأمم المتحدة . ويقر الأمين العام للأمم المتحدة ، في اشارته التي هذه الاستراتيجية بصدده معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ، ما يناهز عليه هذا الأسلوب من امكانات " للمساعدة في تنسيق التخطيط الطويل الأجل " وتعزيز دور المعهد بوصفه مركز تنسيق (٢١) .

١١٠- وفي حالة جامعة الأمم المتحدة ، يمثل العمل من خلال الشبكات حاجة أساسية للمؤسسة نفسها . وهذه النقطة طورت في الفرع بـ من الفصل الرابع . وهذا العمل يشكل العمود الفقري لمفهوم الجامعة نفسه وللطلاب المحدد لمهمتها بوصفها عاملا حافزا على خلق الروابط وتعزيز وتصدر

(٢٠) انظر التقرير JIU/REP/79/18 المعني بمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ، والتقرير JIU/REP/8C/10 المعني بالمساعدة المقدمة من منظومة الأمم المتحدة الى معاهد التعاون التقني الاقليمي المشترك بين الأقطار .

(٢١) انظر الوثيقة A/35/181/Add.1 ، ص ٢ .

نشأت مجتمع أكاديمي على الصعيد العالمي يكرس الجهد لدراسة مشاكل البشرية التي تهم منظومة الأمم المتحدة . ان تشييد الشبكات ، بوصفه أسلوب عمل ، أبعد من أن يكون مهمة سهلة . ان يتطلب بوجه خاص تخطيطا سليما وفيها واضحا لأدوار ومسؤوليات جميع الأطراف المعنية .

١١١- ويشعر المفتشون بأنه ينبغي تنذيم شبكة جامعة الأمم المتحدة بوصفها كيانا غير رسمي التسلسل ، يتألف من أجزاء مختلفة لها القدرة على الأداء المستقل والمتعدد الأغراض دون أن تكون بالضرورة منشأة تقوم على أساس حرية العمل .

١١٢- ان أداء شبكة ما لعملها بوصفها آلية أخذ وعطاء داخل اطار مؤسسي يتطلب شكليات قانونية تتجسد ، مثلا ، في اتفاق أو عقد تعاون . ولا يفسر المفتشون ذلك على أنه يعني أن الأجزاء المكونة ينبغي تنذيمها أو توجيهها من أعلى . ان لا ينبغي ربط المؤسسات بالنظام الا عن طريق مضمون اتفاق التعاون المحدد الذي تم توقيعه .

١١٣- ويمكن تنذيم أداء الشبكة ليس فقط على أساس فني بل وعلى أساس اقليمي أيضا . وربما أصبح في الامكان مستقبلا الربط بين الوسيطين مما يؤدي الى نسيج متشابك فعال من المنشطات والأنشطة الفكرية على نطاق العالم .

١١٤- وتنشيط تلك المؤسسات المرتبطة العاملة بالفعل في مجالات اهتمام برنامج الجامعة ، وتحقيقا لتعاونها الوظيفي مع هذا البرنامج ، ربما يستطيع مركز جامعة الأمم المتحدة أن يوفر في البداية نواة لاعتمادات تخصص للبحوث وفقا للأولوية في مجالات عمله ، بغية تعزيز علاقات عمل كافية وديناميكيات سليمة للشبكة تحت ارشاده . وكما ذكر المجلس ، فان شبكات الجامعة " ينبغي أن تستخدم كأدوات لوضع منهجيات تتناول مشاكل عالمية ذات صلة ، وأن تعكس ما تستطيع جامعة الأمم المتحدة أن تقدمه من اسهام آخر متفرد " (٢٢) .

١١٥- وذكرت تقارير مجلس الجامعة ومدبرها أن شبكات كل من البرامج الحالية الثلاثة أقيمت لكي تربط معا بين المؤسسات والباحثين عن طريق تنسيق عملها من أجل تنشيط النهج المتعددة التخصصات واقتسام الخبرات . ومع ذلك بيد وأثرها الفعلي ضئيلا الى حد ما . ويوصي المفتشون ، على النحو المذكور في الفقرتين ٧٣ و ٧٤ ، باعادة تقييم شاملة لاستراتيجية الشبكات الحالية لجامعة الأمم المتحدة . ومن الضروري اصدار بيانات بالسياسة العامة للمجلس ويمكن تجسيدها في النهاية في نظام أساسي للجامعة . وينبغي أن تقوم هذه المبادئ التوجيهية للسياسة بتوضيح كل المسائل التشغيلية الأساسية التي تلمح في اطار علاقات العمل بين المركز ومؤسسات ووحدات البحث الخارجي . وينبغي ، بوجه خاص ، أن تحدد بوضوح مسؤوليات الأطراف المعنية بصدور وضع البرامج ، والمسائل المالية ، ومراجعة الحسابات ، والتقييم ، ونشر وتوزيع نتائج الأبحاث ونشرها . وهذا الجهد سيكون مفيدا للغاية ، ان يساعد على تحديد الأعمال التي تؤدى بها مختلف الأطراف ، وتجنب التداخل بين مهام الادارة والبرمجة والمهام الأكاديمية - العلمية .

(٢٢) أعمال الدورة الخامسة عشرة لمجلس جامعة الأمم المتحدة ، الوثيقة

خامسا - النتائج والتوصيات

ألف - النتائج

١١٦ - جامعة الأمم المتحدة انجاز في حد ذاتها على الرغم من أن مالياً وبرامجهما وصورتهما ما زال يعوزها الكثير مما تصوره المؤسسون الأوائل . وقد أوضحت السنوات الست الأولى امكانيات الفكرة : مؤسسة تعليمية هي في الوقت ذاته إحدى مؤسسات الأمم المتحدة وشبكة عالمية لمراكز البحث الاكاديمي والعلمي . وفي أثناء السنوات الست القادمة ، سيتعين على جامعة الامم المتحدة أن تبرهن أن هذه الفكرة الفريدة ليست قابلة للتطبيق مؤسسياً فحسب ، بل ان أنشطتها ذات قيمة للمجتمع الدولي . وفي التحليل الأخير سوف يحكم على جامعة الأمم المتحدة في ضوء قدرتها على طرح أفكار وحلول يمكن أن توضع بفعالية موضع التنفيذ . وهذا فحسب سوف يحدد ما اذا كانت الجامعة ستصبح نقطة جذب للأوساط الاكاديمية والعلمية في كافة أرجاء العالم ، أو مجرد مؤسسة أبحاث هامشية أخرى . وهذا هو التحدي الماثل في السنوات القادمة .

١١٧ - وفي هذا التقرير ، حاول المفتشون مواجهة قضايا الهيكل والاجراءات بغية تعزيز فرص جامعة الامم المتحدة في تحقيق طفرة كبيرة على الصعيد الدولي . ويعرب المفتشون عن أملهم في أن تسهم توصياتهم في تشكيل خطط الجامعة بالنسبة للخطوات المقبلة ومعالجة على ذلك ، فانهم يعربون عن سرورهم اذ يلاحظون أن العديد من النتائج التي توصلوا عليها يبدو وأنها تتفق مع النهج الذي يتبعه المدير الجديد ، وبخاصة :

(أ) أهمية ايجاد المزيد من التفاعل والتنسيق فيما بين البرامج الثلاثة الحالية والحاجة الى انشاء لجنة استشارية واحدة بدلا من اللجان الثلاث المنفصلة الحالية ؛
(ب) الاعتراف بأن الجامعة ينبغي ألا تقتصر على ثلاثة برامج فقط بل تتوسع الى خمسة مواضيع عريضة .

(ج) أهمية وضع ميزانية لكل فترة سنتين ، وينبغي أن تصاغ تلك الميزانية في اطار الخطة المتوسطة الأجل .

(د) أهمية تنمية القدرة الفكرية لمقر جامعة الامم المتحدة في طوكيو .

(هـ) الحاجة الى تنمية شبكة جامعة الأمم المتحدة بطريقة تمكن الجامعة من التطور من مؤسسة ذات مركز وحيد الى منظومة عالمية لا مركزية .

(و) الحاجة الى أن يكون لكل مشروع أو نشاط حد من التكلفة واطار زمني محدد وواضح لجميع من يهمهم الأمر .

ويوجه الشناء الى مدير ومجلس الجامعة على اتخاذها اجراءات بالنسبة لتلك القضايا الهامة .

١١٨ - ويؤكد المفتشون نقطة أخيرة . فهذا التقرير قد توصل الى نتيجة مؤداها أن الجامعة لها إمكانات عظيمة ، وأنها ينبغي أن تحاول أن تمضي قدما بسرعة ، وبخاصة في تلك العمليات التي تميزها عن المنظمات الدولية القائمة أو مؤسسات البحوث . وربما يكون من الضروري الاتجاه الى المخاطرة بدرجة أكبر وطرح النظريات التقليدية للتساؤل . وقد ذكر أعلاه أن الاختبار النهائي لجامعة الامم المتحدة سوف يكون قدرتها على طرح الافكار والحلول . وتطبيقا لولايتها ، فان هذه الحلول والافكار سوف تنحوا الى أن تكون عالمية . والتطبيق على النطاق العالمي لا ينبغي ، بالطبع ، التقليل من أهميته ، إلا أنه ينبغي على جامعة الامم المتحدة أيضا أن تؤكد على بناء قدرة البلدان النامية على التماس وإيجاد حلول خاصة بها ، وربما لا تكون تلك الحلول هي نفس الحلول المناسبة لاماكن أخرى . والحلول العالمية لمشاكل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية قد تكون في بعض الاوقات وهما ؛ والأرجح أن تكون التنمية العالمية نتيجة لتفاعل الحلول القومية المنفردة . ومن ثم ، يلزم أن تركز جامعة دولية نفسها للقيام ، داخل كل من البلدان النامية ، ببناء القدرة المؤسسية والمهيكالية لبحوث التنمية ولتطبيق هذه البحوث .

باء- التوصيات

(أ) التنظيم

التوصية ١

ينبغي للجامعة أن تحافظ على طابعها الحالي والا تسير في اتجاه التحول الى جامعة من النوع التقليدي تمنح الدرجات العلمية . وينبغي أن تعزز بعلاقات مؤسسية وعلاقات عمل محسنة مع الأوساط الاكاديمية في العالم . ولا ينبغي انشاء أية مؤسسات لتندمج في جامعة الامم المتحدة الا اذا كانت تخدم حاجات محددة جيدا واطيلة الاجل ومالم يكن بالمستطاع أن تتحمل حكومة البلد المضيف تكاليفها أو أن تغطي هذه التكاليف من مصادر خارجية عن ميزانية الجامعة (الفقرتان ١١ و ٧٦) . واذا أمكن ضمان هذين الشرطين فان انشاء معهد للدراسات العليا في طوكيو ينبغي أن يعطى الاولوية قبيل أية مؤسسات يتوخى أن تندمج في الجامعة (الفقرة ٧٦) .

التوصية ٢

' ١ ' ينبغي لمجلس الجامعة أن يحتفظ بدوره كجهاز لتقرير السياسة عموما وألا يتناول العمليات اليومية التي ينبغي تركها للمدير وموظفيه . وينبغي للمجلس أن يجتمع في الاحوال العادية مرة كل عام ، ويفضل أن يكون ذلك في طوكيو . وربما أمكن

أيضاً إنشاء فريق مخصص يتألف من بعض أعضاء المجلس ويكون جاهزاً للعمل كلما طلب المدير ذلك (الفقرة ١٧) .

٢٢ . وينبغي للأمين العام ومدير عام منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة أن يحرصا جهودهما من أجل انتقاء أعضاء مجلس الجامعة على نحو يجعلهم يعكسون رغبات واهتمامات الأوساط المعنية بالبحوث ، بما في ذلك رغبات واهتمامات المؤسسات المنتسبة للجامعة . وينبغي أن يواصل استشارة المدير بصفة غير رسمية في تعيين أعضاء المجلس الجدد (الفقرة ١٨) .

٢٣ . ولعين إجراء التغييرات المقبلة في عضوية المجلس ، يمكن لبعض المديرين أو أعضاء المؤسسات المنتسبة أن يشتركوا على أساس التناوب كأعضاء في اللجنة الاستشارية (الفقرتان ١٩ و ٢٣) .

التوصية ٣

لتجنب تجزئة أنشطة بحوث جامعة الأمم المتحدة ، ينبغي تضييق الهيكل التنظيمي للجامعة ، بحيث يوجد منصب واحد لنائب المدير (في مستوى أمين عام مساعد . وينبغي تضييق الألقاب الوظيفية لنواب المدير الحاليين إلى مديري برامج أو عمداء ، مع الاحتفاظ لهم بالرتب الحالية (مد - ٢) (الفقرة ٢٢) .

التوصية ٤

ينبغي تعزيز القدرة الفكرية لمقر جامعة الأمم المتحدة لكي يعمل بفعالية كمركز تسيق لأغراض التوجيه والتخطيط والتقييم عموماً بالنسبة لأنشطة البحوث . وينبغي التقليل إلى أدنى حد من الاشتراك المباشر في الحمل الفعلي للمؤسسات المنتسبة (الفقرة ٢٨) .

التوصية ٥

ينبغي إنشاء وحدة تخطيط وتقييم صغيرة ، ولكن فعالة ، تقدم تقاريرها مباشرة إلى المدير . وينبغي للوحدة أن تجرى دراسات تقييمية بنفسها أو تلجأ إلى الخبراء الاستشاريين لأغراض التقييم الخارجي المستقل لبرامج جامعة الأمم المتحدة (الفقرات ٢٩ - ٣٠ و ٨٧) .

التوصية ٦

ينبغي تزويد مركز الجامعة بموظفين أكاديميين ذوي كفاءة عالية ، يخدمون كقاعدة مامة ، لفترات محدودة (مثلاً من ٤ إلى ٦ سنوات ، تبعاً لاحتياجات الجامعة)

وينبغي أيضا تشجيع زيادة الامارات بالنسبة للموظفين الاداريين من مؤسسات مغلقة
الأمم المتحدة (الفقرة ٣٥) . وينبغي تعزيز مكتب الاتصال بنيويورك وجعله يلعب
دورا فنيا أكبر (الفقرة ٣٩) .

(ب) التمويل والميزانية

التوصية ٧

- ١ ' ينبغي أن تركز جامعة الامم المتحدة جهودها في جمع الأموال من
البرامج تكيلية لمشاريع محددة وأنشطة برنامجية . وينبغي أن تظل زيادة صندوق
الهيئات الهدف الطويل الأجل (الفقرة ٤٦ (أ)) .
- ٢ ' ينبغي أن تدرس بجدية امكانية تقديم تبرعات عينية من الدول الاعضاء ،
والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية على السواء (الفقرة ٤٦ (ب)) .
- ٣ ' ينبغي أن تتجه جهود جمع الاموال صوب العملات غير القابلة للتحويل
بمجرد تحديد طرق الاستغلال الامثل لهذه العملات (الفقرة ٤٦ (ج)) .
- ٤ ' ينبغي امان التفكير في فكرة انشاء فريق عالي المستوى لجمع الأموال
أو لجنة مكونة من أشخاص بارزين من خارج الجامعة . ويمكن التفكير في انشاء شبكة مسن
المتأهين تابعة لهذا الفريق . ومن الممكن التشجيع على انشاء شبكة من " اللجان القومية
لجامعة الامم المتحدة " يشترك فيها عدد من منتقى بحناية من العلماء (الفقرة ٤٦ (د)) .
- ٥ ' ينبغي أن يبدأ العمل بنظام الميزنة لكل فترة سنتين لأنشطة جامعة الامم
المتحدة في عام ١٩٨٤ (على الأكثر (الفقرة ٥٣)) ويلزم الأخذ باجراءات صارمة للرقابة على
الميزانية . والتشرف ضروري في مجالي السفر الرسمي والمنشورات (الفقرتان ٦٠ - ٦١) .

(ج) الاختصاصات والانشطة

التوصية ٨

ان طبيعة العلاقة بين مركزا وكيو والمؤسسات المنتسبة للجامعة في حاجة الى
تحديد واضح وتعزيز . وقد يساعد اصدار توجيهات تتعلق بالسياسة من جانب مجلس
الجامعة في هذه المسألة في جعل مسؤوليات والتزامات الاطراف المعنية أكثر جلاء . ويمكن
في خاتمة المطاف أن توضع التفاصيل المتعلقة بالترتيبات المؤسسية والتعاقدية والتشغيلية
لشبكة جامعة الامم المتحدة ، في صورة نظام أساسي (الفقرات ٦٨ و ٧٣ - ٧٤ و ١١٥) .

التوصية ٩

' ١ ' ويتطلب الأمر أيضا بيانات توجيهية في مجال البرمجة بغية تعديـد الموضوعات الاساسية ذات الأولوية التي ينبغي أن تهتم بها جامعة الأمم المتحدة ، وكذلك الانشطة الاخرى التي تقل عنها أهمية والتي سيضطلع فيها بأبحاث عندما تتوافر مـوارد إضافية (الفقرة ٧٩) .

' ٢ ' ومع أن المرونة لازمة بالنسبة لأنشطة التخذيـل والبحث في جامعة الأمم المتحدة ، فان وضع خطة متوسطة الاجل مدتها ست سنوات شيء لا ينبغي تأخيره . ويمكن أن تعد هذه الخطة على أساس متجدد ، مع تحديد أهداف ونواتج موقوته ودقيقة للسنتين الاوليـين أو الثلاث سنوات الأولى ، وإطار أوسع للسنوات التالية (الفقرة ٨٣) .

التوصية ١٠

ينبغي ألا تكون جامعة الامم المتحدة طموحة أكثر مما يجب في مجال التدريـب ريد أنها ينبغي أن تدعم تنمية مناهج التدريـب في البلدان النامية . وينبغي أيضا تعزيز برنامج الزمالات الدراسية لجامعة الامم المتحدة (الفقرات ٨٨ - ٩٠) .

التوصية ١١

ينبغي اعادة النظر في سياسات الاعلام ونشر المعلومات المتعلقة بـجامعة الامم المتحدة وينبغي التقليل الى أدنى حد من الانشطة الاعلامية ذات الطبيعة العامة . وينبغي التركيز على نشر نتائج البحوث (الفقرات ٩١ - ٩٣) .

التوصية ١٢

ينبغي دراسة تطوير نظام استرجاع المعلومات الحالي وتحويله الى مصرف بيانات يعتمد على الحاسب الالكتروني ويتعلق بأنشطة البحوث التي تجريها منظومة الامم المتحدة . وأن ينفذ ذلك تدريجيا . ويمكن فيما بعد التوسع في مصرف البيانات كي يشتمل على معلومات عن أنشطة بحثية منتقاه تضطلع بها المؤسسات الاكاديمية الاخرى ، وبخاصة في البلدان النامية (الفقرة ٩٤) .

التوصية ١٣

ينبغي لجامعة الامم المتحدة ألا تتردد ، بما لها من حرية في العمل ، في معالجة القضايا السياسية والاقتصادية التي قد لا تكون بعد " ناضجة " للمناقشة في

محافل الامم المتحدة . وينبغي لها أن تستكشف مجالات جديدة يحتمل أن تكون ذات أهمية لمؤسسات الامم المتحدة في العقود القادمة (الفقرتان ٩٩ و ١٠٠) .

التوصية ١٤

ينبغي التنسيق مستقبلاً بصورة وثيقة بين أنشطة بحوث جامعة الامم المتحدة التي تجرى في موضوع " السلم والامن الدولي ، والتحول العالمي " وبين جامعة السلم (الفترة ١٠٢) .

التوصية ١٥

ينبغي لجامعة الامم المتحدة أن تستفيد الى الحد الممكن من مؤسسات البحث الموجودة في منظومة الأمم المتحدة ؛ وينبغي بصفة خاصة تعزيز التعاون وتنسيق الأنشطة مع معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث ومعهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية وينبغي أن تنظر جامعة الامم المتحدة أيضاً في توفير الدعم الفكري للمراكز الإقليمية للتدريب والبحث التابعة لمنظومة الامم المتحدة (الفقرات ١٠٣ - ١٠٦) . وينبغي زيادة استكشاف إمكانية أن تصبح جامعة الامم المتحدة وكالة تنفيذية لمشاريع التدريب والبحث العالمية التابعة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي (الفقرة ١٠٧) .
